الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: تجارة دولية

الشعبة: العلوم التجارية

آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2008-2014

إعداد الطالبة:

حكيمة سبـــع

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الكامل بالحبيب

لجنة المناقشة

بوبكر كحلة	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**رئيسا**
عبد الكامل بالحبيب	**أستاد مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
عبد القادر عبيدلي	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسب ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا و اغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين.

الآية 286 من سورة البقرة

كلمة شكر

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون،وأخص بالذكر الأستاذ المشرف عبد الكامل بالحبيب على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار،فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية الموضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وأخص بالذكر إلى الدكتور عقبه عبد اللاوي والأستاذ مصطفاوي سفيان.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر بالوادي.

والله ولي التوفيق

إهـــــداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار،ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه والتي كانت أمنيته

أبي رحمه الله

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأختي الوحيدة

إبراهيم،سليم ،كنزة

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي ،زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل طلبة ماستر 2 ودفعة 2014 -2015

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

الملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى فعالية آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف في الجزائر الذي هو محل دراستنا، حيث عالجت الدراسة الجانب النظري الذي يبين في عموميات حول التجارة الخارجية، التمويل، عموميات حول سعر الصرف، أما الجزء التطبيقي عرض من خلال تحليل تطور تمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف وهيكلتها في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال2008- 2014.

الكلمات الافتتاحية: التجارة الخارجية، التمويل، سعر الصرف.

Résumé:

Notre étude vise à savoir l'efficacité des mécanismes de financement du commerce extérieur à la lumière des fluctuations des taux de change en Algérie ، qui est le lieu de notre étude ، où l'étude a porté sur le côté théorique ، qui montre dans les généralités sur le commerce extérieur ، les finances ، généralités sur le taux de change ، affichage partie appliquée par l'analyse le développement du financement du commerce extérieur et de taux de change et la restructuration en Algérie à travers Khalal2008- réformes économiques en 2014

Les mots clé : commerce extérieur, de la finance, taux de change.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بيان المحتوى	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	V
قائمة الملاحق	IV
مقدمة عامة	أ – ج
الفصل الأول:آليات تمويل التجارة الخارجية	**04**
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	**06**
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	**06**
الفرع الأول:مفاهيم حول التجارة الخارجية	06
الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية وهيكلتها	07
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	**08**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	**08**
المبحث الثاني:عموميات حول التمويل التجارة الخارجية	**09**
المطلب الأول:مفهوم التمويل	**09**
المطلب الثاني: طرق التمويل	**10**
الفرع الأول:التمويل قصير الأجل	10
الفرع الثاني :التمويل متوسط وطويل الأجل	11
المطلب الثالث:مصادر التمويل	12
الفرع الأول:مصادر التمويل قصيرة الأجل	12
الفرع الثاني:مصادر التمويل متوسطة الأجل	**13**
الفرع الثالث:مصادر التمويل طويل الأجل	**14**

المبحث الثالث:وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية	16
المطلب الأول:الاعتماد المستندي	16
الفرع الأول:تعريف الاعتماد المستندي وأهميته	**16**
الفرع الثاني:نواع و الأطراف المكونة للاعتماد المستندي	17
الفرع الثالث:سير عملية الاعتماد المستندي	21
المطلب الثاني:التمويل عن طريق التحصيل المستندي	21
الفرع الأول:تعريف التحصيل المستندي وأطرافه	21
الفرع الثاني:أشكال التحصيل المستندي	22
الفرع الثالث:سير عملية التحصيل المستندي	22
المطلب الثالث: خصم الكمبيالات المستندية	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: تقلبات أسعار الصرف و محدداته	**25**
تمهيد	26
المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف	27
المطلب الأول:ماهية سعر الصرف	**27**
الفرع الأول:مفاهيم حول سعر الصرف	27
الفرع الثاني:أنواع ووظائف سعر الصرف	28
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في سعر الصرف	31
المطلب الثالث: أنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف	33
الفرع الأول:أنظمة سعر الصرف	33
الفرع الثاني:النظريات المفسرة لسعر الصرف	34
المبحث الثاني: تقييم أهداف ومحددات سعر الصرف	36
المطلب الأول:أهداف سياسة سعر الصرف	36
المطلب الثاني:تقييم سياسات أسعار الصرف	**37**
الفرع الأول: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو	37
الفرع الثاني:الآثار الانكماشية للتخفيض سعر الصرف	38
الفرع الثالث:قياس اختلال سعر الصرف	38

المطلب الثالث:محددات سعر الصرف	39
المبحث الثالث:الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية	40
المطلب الأول:الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف	40
الفرع الأول:قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق المنهج المرونات	40
الفرع الثاني:قياس اثر سعر الصرف عن طريق منهج الاستيعاب	41
المطلب الثاني:الأثار غير الاقتصادية لتغير سعر الصرف	42
الفرع الأول:تأثير التخفيض على الدخل القومي	42
الفرع الثاني: تأثير التخفيض على الاستيعاب	42
المطلب الثالث:تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات	43
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث:دراسة حالة الجزائر: تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)	**46**
تمهيد	47
المبحث الأول:تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر	48
المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية	48
الفرع الأول:مراحل التحرير التدريجي للتجارة الخارجية(1990)	48
الفرع الثاني:مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من1994	49
المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية الجزائرية	50
المطلب الثالث:التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية	52
الفرع الأول: الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية	52
الفرع الثاني:الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية	53
المبحث الثاني:تنظيم وتطور تمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر	55
المطلب الأول:مراحل تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	55
الفرع الأول:مرحلة الرقابة الدولة للتجارة الخارجية	55
الفرع الثاني:مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	56
المطلب الثاني:مراحل تطور سعر الصرف الجزائري	57

الفرع الأول:مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة	57
الفرع الثاني:مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات	57
الفرع الثالث:مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف	58
المطلب الثالث:نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	60
الفرع الأول:مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي	60
الفرع الثاني:مراحل نظام الرقابة على الصرف الجزائرية	61
الفرع الثالث:تحويلية الدينار الجزائري	63
المبحث الثالث:تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2008– 2014)	66
المطلب الأول:تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات(2008– 2014)	66
الفرع الأول:تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008- 2014)	67
الفرع الثاني:التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008- 2014)	69
الفرع الثالث:تطور الميزان التجاري والمديونية الخارجية خلال الفترة (2008-2014)	72
المطلب الثاني:تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة(2008– 2014)	74
الفرع الأول:تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري (2008- 2014)	74
الفرع الثاني:نسبة تطور سعر الصرف المتوسطي بالعملات الأجنبية (الدولار –اليورو)	75
المطلب الثالث:تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية	76
الفرع الأول:تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إصلاحات التجارة الخارجية	77
الفرع الثاني:تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008- 2014)	78
الفرع الثالث:تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات (2008- 2014)	79
خلاصة الفصل	80
الخاتمة	82
قائمة المراجع	86

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المفاضلة بين التحويلية الكلية والجزئية للدينار الجزائري	65
2	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008- 2014	66
3	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008- 2014	67
4	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2008- 2014	68
5	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة2008- 2014	69
6	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2008-2014	70
7	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2008-2014	71
8	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014	72
9	تطور المديونية الجزائرية 2008-2014	73
10	تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري للفترة2008 -2014	74
11	تطور معدل الصرف الفعلي(الإسمي والحقيقي)والأسعار النسبية للجزائر 2008-2014	75
12	تطور سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار – اليورو)2008-2014	76

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط سير عملية الاعتماد المستندي	21
2	مخطط سير عملية التحصيل المستندي	23
3	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008- 2014	66
4	تطور الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات 2014-2008	67
5	تطور الواردات خلال الفترة 2008- 2014	68
6	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية2008- 2014	71
7	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014	73
8	تطور المديونية الجزائرية 2008-2014	74

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-1999
02	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008 – 2014
03	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2008 – 2014

مقدمـــــة

أ- توطئة:

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية لدولة،إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة من العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا،فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة لدى فالتخصص وارد.

لقد مرت تطورات التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم،انطلاقا من المقايضة مرورا بالاقتصاد الموجه وصولا إلى تقلب سعر الصرف ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تتشكل من التدفقات المالية الخدمات و المعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقة سريعة،وذلك باللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية،وتقنيات الدفع المستندية.وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه آلية وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى احتياجاتهم المالية،فالمصدر يتردد في تنفيذ طلبيه المستورد إذا لم يكن متأكد من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكدا من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية إلى وسيلة الدفع العالمية الاعتماد المستندي.

كما عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية،أما الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار الصرف والمحروقات،التي هي العنصر الأساسي في تطور تمويل التجارة الخارجية في إيرادات الصادرات الجزائرية،وتدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي في السوق،أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية وفشل أهم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة التي شجعت على تراجع تطور الإنتاج وبتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد السلعية والبترولية.

ب – طرح الإشكالية: ما مدى تأثير آليات تمويل التجارة الخارجية على تقلبات أسعار الصرف ؟

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر،قمنا بطرح أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

1- ما مدى أهمية التمويل في التجارة الخارجية؟

2- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟

3- كيف تطورت التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر؟

ت – فرضيات البحث:

- وعلى ضوء ما سبق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية الاقتصاد الجزائري.

– تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن تفاوت في الطلب على العملات المختلفة والمعروض منها والذي بدوره ناتج عن اختلاف العرض والطلب على الصادرات الدول،فضلا عن اختلاف أنظمة الصرف.

- تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

ث – مبررات اختيار الموضوع: تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في :

- تتبع تطور عملية تمويل التجارة الخارجية سعر الصرف.
- إبراز آلية تمويل التجارة الخارجية بطريقة الاعتماد المستندي.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذا الموضوع.
- معرفة لأهم التطورات الحديثة في تمويل التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف.

ج – أهداف الدراسة وأهميتها: هدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على أهم مصادر التمويل التجارة الخارجية.
- إبراز أهمية تمويل التجارة الخارجية وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر.
- الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة.
- تنظيم وتطور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية .
- معرفة واقع ميزان المدفوعات الجزائري بين آليات تمويل وتقلبات سعر الصرف من خلال صادرات وواردات المحروقات.

تتلخص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- الوصول إلى صورة دقيقة تصف تنظيم وتطور التجارة الخارجية الجزائرية في الوقت الحالي.
- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة وهي مواضيع التجارة الدولية والاقتصاد الدولي.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.
- المعرفة الدقيقة لتطور التجارة الخارجية وسعر الصرف وهيكلتها في الجزائر.

ح – حدود الدراسة:

- بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الجزائر،حيث أجريت هذه الدراسة عل إحصائيات لأهم تطورات التجارة الخارجية في الجزائر (الإطار التشريعي والمؤسساتي ، الإصلاحات الاقتصادية ،تطور تمويل التجارة الخارجية الجزائرية،تنظيم سعر الصرف الجزائري)،أما حدود الزمنية فتمثلت في تحليل تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر لفترة(2008-2014)، كذلك تطور الصادرات والواردات ،الميزان التجاري،المديونية الخارجية، تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2008-2014)،
- في حين واقع وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2008-2014).

خ – منهج وأدوات الدراسة:

- بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة،والتساؤلات الفرعية وأيضا اختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج التي توافق مع طبيعة الموضوع وهي:

- المنهج الوصفي التحليلي التاريخي:سمح لنا هذا المنهج بإستعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التجارة الخارجية والتمويل وسعر الصرف،

- أسلوب جمع المعلومات:فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك من خلال المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع البحث،وكانت معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن كتب وبحوث ومجالات وجرائد رسمية وملتقيات وندوات علمية،بالإضافة إلى ذلك رسائل الماجستير والماستر وأطروحات الدكتوراه،وكذلك البحوث على شبكة الانترنت.

- منهج دراسة الحالة:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2014) وذلك من خلال إحصائيات مقدمة.

خ – الدراسات السابقة:

- شهادة ماستر للطالب عطاب عبد الله بعنوان:أهمية تمويل الجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة(944) 2011 ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- 2013/2014.

- شهادة الماجستير للطالبة موري سمية بعنوان:آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية،دراسة حالة الجزائر.جامعة تلمسان،الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد،2010/2009.

- رسالة دكتوراه بن ديب عبد الرشيد:تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية،2003/2002.

د- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات إحصائية من بنك الجزائر ويرجع ذلك إلى السرية.

- عدم إيجاد معلومات دقيقة حول الإصلاحات الاقتصادية.

ذ- هيكل البحث:

من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته ارتأينا انتهاج الخطة التالية:

الفصل الأول:يتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية والمبحث الثاني ماهية التمويل والمبحث الثالث وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية.

الفصل الثاني:ويتكون كذلك من ثلاث مباحث،المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف والمبحث الثاني تقييم سياسة سعر الصرف وأهدافها والمبحث الثالث أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث:دراسة حالة الجزائر تحليل وتطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة 2008-2014 ويتكون من المبحث الأول تنظيم وتطور للجزائر في الإطار المؤسساتي والتشريعي والمبحث الثاني تنظيم وتطور وتمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر والمبحث الثالث تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2008- 2014).

الفصل الأول

آليات تمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

تصبح علاقات التجارية خارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية,لذا أصبح لزاما تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفصل الطرق التي تسمح بتوسيعها وهذا لكونها أساس التبادل الدولي,فهي تحتاج إلى تمويل دائم يصمن استمرارها,تلجئ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو مستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة تمويلات من أجل السير الحسن للعمليات التجارية,وأحد انشغالها الرئيسية,خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة, وبفضلها ينمو الاقتصاد الوطني لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تمويل التجارة الخارجية.وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول:عموميات حول التجارة الخارجية.
- المبحث الثاني:عموميات حول تمويل التجارة الخارجية.
- المبحث الثالث:وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية.

المبحث الأول:عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والسوق[1].

إذا نجذها تلعب دورا كبيرا في مجال تمويل التجارة الخارجيةوفي هذا المجال هناك عدة أساليب وتقنيات تستخدم لتسهيل عمليات التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والواردات.

المطلب الأول :ماهية التجارة الخارجية

الفرع الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية

المفهوم الأول : لقد تعددت صيغ مختلفةمفاهيم التجارة الخارجية بناء على هدف من دراستها، فقد عرفت تاريخا بأنها تمثل «أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات ».

كما تعرف على أنها:« عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة ». [2] أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

المفهوم الثاني : هي المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:[3]

- تبادل السلع المادية و تشتمل على السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة و السلع الوسيطة؛
- تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين و الشحن و السياحة و غيرها ؛
- تبادل عنصر العمل و يشتمل على الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

[1]- أحمد السريتي,محمد:**اقتصاديات التجارة الخارجية**,مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع,ط01,الإسكندرية,2008,ص3.

[2] -سليمان عبد العزيز,عبد الرحيم :**التبادل التجاري,الأسس**:العولمة والتجارة الإلكترونية ,دار الحامد للنشر والتوزيع,ط 01,السودان,2004,ص42.

[3]- سعيد مطر,موسى وآخرون: **التجارة الخارجية**,دار الصفاء,ط01,عمان الأردن,2001,ص 13.

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية وهيكلها

أولا:أهميتها:

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

بالنسبة لعملية الاستيراد :الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا و وضع سياسات تغطي بهذه الوظيفة، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات مجالات واسعة من الأنشطة المكملة و المرتبطة والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.[1]

بالنسبة لعملية التصدير : التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ، ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

ثانيا:هيكلها

1. الصادرات:أن الصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار أو اختلافات الآراء حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي الانسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وهي تنقسم إلى:[2]

- ✓ صادرات منظورة: تتمثل قي السلع الملموسة,
- ✓ صادرات غير منظورة:تتمثل في الخدمات,

2- الواردات: عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات أجنبية إلى السوق الوطنية وتنقسم هي الأخرى إلى:

- ✓ الواردات المنظورة:وهي الواردات الملموسة كالسلع,
- ✓ الواردات غير منظورة:تتمثل في الخدمات.

[1] - زوال لحبيب:**تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات**,رسالة ماجستير ,غير منشورة,جامعة البليدة,2004,ص15.

[2] – احمد حشيش عادل:**العلاقة الاقتصادية الدولية**,الدار الجامعية,1993,بيروت,ص ص 50 . 51.

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع و الخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، و يمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

1 –تحقيق الاكتفاء الذاتي : لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة,

2 –التخصص الدولي : لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات إفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على كل دول أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها و ظروفها و إمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية,[2]

3 –اختلاف تكاليف الإنتاج : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و الذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير و هذا الإنتاج الوسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة و بتالي ترتفع لدها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بدولة الثانية ؛

4 –اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تسلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تختصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي,

5 –اختلاف الميول و الأذواق : فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل منها و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الخارجية وهي كما يلي:[3]

1 ـ التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج و ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإن هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها منها.

2 ـ تنوع الطلب فكلما كان الطلب المستهلكين أكثر تنوعا أدى إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة.

[1] الشافعي محمد زكي: **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**,دار النهضة العربية,بيروت, بدون سنة,ص10.

[2] سعيد مطر,موسى واخرون:مرجع سبق ذكره,ص17.

[3] احمد حشيش عادل:مرجع سبق ذكره,ص 11.

3 – درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة فازدياد طلب الدول الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية.

4- تكاليف النقل وسهولة المواصلات فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية .

5 – عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول فالرسوم الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها .

6 –الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات بين الدول.

المبحث الثاني: عموميات حول تمويل التجارة الخارجية

لقد تطور التمويل بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة إذ أصبح يأخذ مكانةوذلك لحاجة وضرورة الموئسات مهما كان نوعها وشكلها لمصادر لتمويل التجارة الخارجية ولذلك تعددت طرق التمويل.

المطلب الأول:مفهوم التمويل

تطور مفهوم التمويل وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين ففي الأربعينات زاد اهتمام الموئسات بكيفية إستخذام الأموال إستخذاما أمثل وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي والرقابة ودراسة التدفقات وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الأجل وتوفير الأموال اللازمة للتوسع,وفي الستينات شهدت اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة الأعمال الرائدة في قطب التجارة, فهذه التغيرات الهائلة أدت إلى الاهتمام الكبير بالتمويل.

للتمويل معنيين معنى حقيقي والآخر نقدي,والمعنى الحقيقي يقصد به:

- توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية أيضا السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء هذه الموارد وإستخذامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.
- يعرف التمويل على أنه "توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت"[1]
- التمويل هو"توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة بقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية المشروع".[2]

[1] عمر حسين:**الموسوعة الاقتصادية**,دار الفكر العربي, القاهرة,ط4, 1999,ص ص 145 . 147

[2] طاهر حيدر:**مبادئ الاستثمار**,دار المستقبل للنشر والتوزيع, بيروت,.1997 ,ص 105.

- كما عرف على أنه "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام,إذ لقيام لأي عمل يعود بربح أو استثمار يقل فائدة,بغير وجود رأس المال,ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره,يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي".[1]

المطلب الثاني: طرق التمويل

تنقسم عمليات تمويل التجارة الخارجية إلى تمويل قصير الأجل وتمويل متوسط وطويل الأجل.

الفرع الأول:التمويل قصير الأجل

يتمثل في القروض القصيرة الأجل التي تمنح لتمويل نشاطات الدفع مابين المؤسسات وإستغلالاتها الجارية وتتراوح مدتها مابين 3ـ12شهر وفي حالات خاصة 18شهرا ونميز نوعين هما:

أولا:قروض التصدير قصيرة الأجل: وتتمثل فيما يلي:[2]

- قروض التنقيب:مدته سنة واحدة وهو يساعد المصدرين على تغطية التكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- قروض التمويل المسبق:يساعد هذا النوع على تغطية التكاليف الناتجة عن المرحلة التحضيرية لتنفيذ العقد.
- قروض تمويل المخزونات: وهو يساعد المصدر على تسديد كل النفقات المتعلقة بتخزين السلع الوطنية في الخارج قبل بيعها وتوزيعها.
- قروض الشحن:يمنح للمصدر من أجل تغطية نفقات النقل والشحن للسلع المباعة.

ثانيا: قروض الاستيراد قصيرة الأجل

1ـ الاعتماد المستندي:يعتبر هذا القرض من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات ويرجع ذلك إلى الضمانات البنكية المقدمة للمصدرين والمستوردين وهو يربط بين أربعة أطراف هم: المستورد ـ المصدر ـ بنك المستورد ـ بنك المصدر,[3] وذلك يتم وفق التسلسل العام التالي:

- إبرام عقد استيراد البضاعة مع المصدر الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه المستندات إلى المستورد.
- طلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.

[1]– محمد توفيق ماضي:**تمويل المشروعات** ,دار الفكر العربي, القاهرة, 1999,ص 60 .

[2] – الطاهر لطرش:**تقنيات البنوك**,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2001 ,ص 116.

[3]– سمير حسون:**الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**,ط2,المؤسسة الجامعية,لبنان,2004,ص 221.

- قيام البنك المصدر يجعل حسابات هذا الأخير دائنا.

2. التحصيل المستندي:هو وسيلة دفع دولية بها يتم تبادل الأوراق التجارية مقابل الدفع أو القبول والأطراف المتدخلة فيه هي:البائع ـ المستورد ـ بنك البائع ـ البنك المكلف بالتحصيل.

وتجدر الإشارة الى أن التحصيل المستندي يقدم ضمان للبائع بتحصيل مبلغ البيع نقدا أو كمبيالة مؤجلة الدفع،وللمشتري باستلام البضاعة،وفي حالة عجز المشتري عن السداد،البائع يكون له حلين أما إرجاع البضاعة وتحمل كل النفقات ،أو البحث عن مشتري أخر يقبل البضاعة.[1]

3 ـ خصم الكمبيالة المستندية: وهي إمكانية ممنوحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد وفي حالة التحصيل المستندي يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الكمبيالة لكي يدفع قيمتها له.[2]

الفرع الثاني: تمويل متوسط وطويل الأجل

وتشمل القروض المتوسطة التي مدتها تتراوح مابين سنتين إلى 5 سنوات والقروض الطويلة ومدتها تفوق 5 سنوات ونميز 4 أنواع من هذا التمويل وهي كما يلي:

أولا:قروض المشتري: وهو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويمنح للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا ويلعب المصدر دور الوسيط في المفوضات مابين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض هذه,يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين:

1ـ العقد التجاري: يبين فيه نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة,فهو يحدد شروط البائع وإجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري.

2 ـ عقد القرض: يبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة إستيرداده ومعدلات الفائدة المطبقة.

ثانيا: قروض المورد:[3] وهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد وبصفة عامة فقرض المورد هو شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط ووجه الاختلاف بين قرض المورد وقرض المشتري هو أن قرض المشتري يمنح للمستورد

1--Loc bornent –Rollande,La banque et les enterprises,GAULINO,paris ,1995,p82

[2]– الطاهر لطرش :مرجع سابق, ص120.

[3]– الطاهر لطرش: مرجع سابق, ص ص 125. 127.

وثانيا أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن الجانبين التجاري والمالي ويتحقق هذا القرض من شحن البضاعة عن طريق الكمبيالة التجارية المقبولة من طرف المشتري والمضمونة من طرف بنكه.

ثالثا:التمويل الجزافي :وهو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن,فبهذا التمويل يمكن تغطية الديون الناتجة عن الصادرات لفترات متوسطة بصفة عامة التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن الصادرات السلع والخدمات.[1]

رابعا: قرض الايجاري الدولي: ويتضمن مضمون هذه العملية في بيع المصدر سلعته إلى شركة الإيجار الدولية وهي تقوم بتأجيرها للزبون الأجنبي وتصل ملكية السلعة المؤجرة طوال مدة الإيجار وينتفع المستأجر حق الانتفاع بالسلعة طوال هذه المدة مقابل دفع سلسلة من الأقساط السنوية كمدفوعات الإيجار المؤجر مع تملكها عندما يصل مجموع الأقساط ثمن المأجور والمتفق عليه في العقد.

المطلب الثالث: مصادر التمويل.

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف استثمارها أو عملياتها الاستغلالية, ومن هنا فهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المنشأة سواء أكانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

الفرع الأول: مصادر تمويل قصيرة الأجل.

يقصد به التمويل الذي يحصل عليه المستثمر أو المؤسسة من الغير ومدة سداده لتتعدى السنة,وهذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع.وتنقسم مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين:الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

أولا:الائتمان التجاري: الائتمان التجاري هو ائتمان قصير الأجل, ويقصد به ذلك القرض الممنوح للمؤسسة المعنية نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة دون أن تترتب عليها دفع قيمة هذه المشتريات نقدا,إنما تؤخذ صفة المشتريات الآجلة حيث يسمح للمؤسسة بدفع قيمة مشترياتها الآجلة خلال فترة زمنية قصيرة لتتعدى السنة الواحدة.كما يتخذ الائتمان التجاري في شكل الحساب الجاري في شكل كمبيالة أو السند الأدنى ,مما يمكن المشتري من الحصول على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد بالسداد وتبرز أهميته في كونه مصدر تمويل تلقائي أي هذا الائتمان ينشأ من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.[2]إن الائتمان التجاري ينفرد بأهمية

[1] - صيحة بن طلحة:**تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجديدة في الجزائر في إطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز)**,1990-2006,رسالة دكتوراه (غير منشورة), جامعة الجزائر,2007- 2008,ص 116.

[2] - حمزة محمود الزبيري: **أساسيات الإدارة المالية**,دار الأوائل للطباعة والنشر,2001,ص338.

كمصدر للتمويل قصير الأجل في غالبية المؤسسات وخاصة تلك التي لا يستطيع إستخدام مصادر التمويل الأخرى بيسر, وبداية الكلفة التي يمكن ضمانها من الائتمان التجاري, ولهذا يتمتع الائتمان التجاري بانخفاض تكلفته وربما انعدامها جعله من أكثر أنواع مصادر التمويل قبولا في التمويل القصير الأجل.

ثانيا:الائتمان المصرفي[1] :يقصد به بأن يقرض البنك مؤقتا قدر معين من المال للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بشرط أن يعيدوه إليه في الميعاد وبزيادة معينة تمثل سعر الفائدة,وبتالي فهو قرض قصير الأجل يتميز بانخفاض تكلفته عن الائتمان التجاري في الحالات التي لا يستطيع معها المشروع الاستفادة من الخصم من المصادر الهامة لتمويل الأصول الدائمة للمشروعات خاصة إذا كانت تعاني من صعوبات تحويلية,يعتبر هذا التمويل أكثر مرونة إلا أنه يتم في شكل سيولة (نقدا).

الفرع الثاني:مصادر التمويل متوسطة الأجل

القروض متوسطة الأجل هي نوع من التمويل المتوسط المدى ما بين سنة إلى سبعة سنوات, ويعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة وفي الجزء الدائم من الأصول المتداولة وتنقسم مصادر التمويل متوسط الأجل إلى نوعين أساسين وهما:القروض المباشرة والقروض بالاستئجار.

يتمنح مثل هذه القروض من قبل البنوك وشركات التأمين وعادة يتم سداد هذه القروض منظمة على مدار عدد من السنوات ويطلق على أوساط السداد في هذه الحالة باسم مدفوعات الإحلال,وعادة ما يكون المقرض مكفول بضمان ويتم سداده على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين على التسديد.

ثانيا:التمويل بالاستئجار:[2]بإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أجل ثابت من دون أن يشتري هذا الأصل ويكون ذلك عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة ودفع دوريا ويمكن استئجار الأراضي والعقارات وغيرها ومن أهم مزايا الاستئجار هو رفع عبئ(خطر)التقدم التكنولوجي من على كاهل الشركة المستخدمة وتحميله للمؤسسة المالكة لها والاستئجار يقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1. البيع بالاستئجار:وفي هذا النوع تقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

[1] – محمد صالح الحناوي: **أساسيات الإدارة المالي**ة,الدار الجامعية, الإسكندرية,2000, ص297.

[2] – محمد صالح الحناوي: **الإدارة المالية والتمويل**, الدار الجامعية,الإسكندرية,2000, ص ص 298, 300.

2ـ استئجار الخدمة: يتضمن استئجار الخدمة أو ما يطلق عليه أحيانا الاستئجار التشغيلي كل الخدمات التمويلية والصناعية,ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات.

3ـ الاستئجار المالي: يتميز بأنه لا يتضمن خدمات صيانة,ولا يمكن إلغائه,ولابد من سداد قيمة الأصل الكامل وتفسير ذلك عن طريق القيام بالتفاوض مع المنتج أو الموزع على السعر,التسليم... بالنسبة للمؤسسة.والقيام بالاتفاق على شراء البضاعة مع المنتج أو الموزع على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه البنك.

الفرع الثالث: مصادر التمويل طويل الأجل.

نقصد بمصادر التمويل طويل الأجل الأموال التي توضع تحت تصرف المستثمر أو المؤسسة لفترة تفوق سبعة سنوات,وتأتي هذه المصادر من المصادر الخارجية على شكل أسهم أو قروض وتمنحه غالبا مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات.ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة.

أولا ـ أموال الملكية: تنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة والأرباح المحتجزة.

1 ـ الأسهم العادية:[1] هي مستندات ملكية ذات قيمة,وتعتبر أحد مصادر التمويل طويلة الأجل في المشروع ويلجأ إليها المدير المالي عندما تقتضيه ضرورة توفير مصدر طويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد أو ضرورة توفير التطوير في المشروع,هذا ويتمتع حامل الأسهم العادية(المستثمر) ببعض الحقوق ومن أهمها الحق في التصويت في الجمعية العامة,والحق في نقل ملكية الأسهم بالبيع أو بأي طريقة أخرى, والحق في الحصول على أرباح إذ ماقررت الإدارة توزيعها,كما يتمتع كذلك بميزة هامة وهي أن مسؤولية محدودة بحصته في رأس المال.

2 ـ الأسهم الممتازة:[2] فهي تشبه السندات من حيث ثابت العائد كذلك الحال عند التضحية, فهي تشبه الأسهم في تواجدها دائمة.والأسهم الممتازة تتميز بمايلي:

- لحامل الأسهم الممتازة الأولوية عند توزيع الأرباح.
- غالبا ما تكون لحامل الأسهم الممتازة الحق في الدائم في التصويت لمدة معينة يؤدي لعدم تمكن حملة الأسهم العادية للحصول على أرباح بالمرة كنوع من العقوبات,كما نشير إلى تنوع السهم الممتاز,حيث

[1] – محمد سويلم: **الإدارة المالية في ظل الكوكبية**,دار الهاني, مصر ,1997,ص 407.

[2] –عبد الغفار حنفي:**الاستثمار في الأوراق المالية** ,دار الجامعية,الإسكندرية,2000,ص 39.

نجد نوعا يسمى بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح, ويكون لحملة هذا النوع من الأسهم حق ترحيل أرباح هذا العام في حالة تقرير عدم توزيعها إلى العام القادم.

3 – الأرباح المحتجزة:هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي يحصل عليها الشركة من ممارسة عملياتها المربحة فهو المتبقي من الأرباح بعد تجنب الاحتياجات المختلفة والتوزيعات المقررة. [1]كما أن الأرباح التي تحصل عليها بعد تحقيقها لنجاح متوقع يمكن الاحتفاظ بها في الشركة لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين أصحاب الشركة كما يمكن الاحتفاظ بجزء منها داخل الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين.[2]

ثانيا: الأموال المقترضة: تتكون الأموال المقترضة من السندات والقروض طويلة الأجل وهي شكل من أشكال القروض.

1ـ السندات: السند هو دين مقسم إلى أجزاء متساوية القيمة في ذمة المؤسسة المصدرة له,يصدر في شكل صك يثبت حقوق حاملها في استيفاء ماله والاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المحققة.

2 ـ القروض طويلة الأجل: هي قروض تحصل عليها المؤسسة من قبل المؤسسات المالية كالبنوك [3]وشركات التأمين وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاما,ومن أهم الخصائص المميزة للقرض أنه يتم الاتفاق على شروطه,معدل الفائدة,تاريخ الاستحقاق.....بالتفاوض مع المقرض والمقترض وعلى الرغم من أن تكلفة هذا النوع التمويل تتمثل في نسبة محدودة من قيمة القرض (معدل الفائدة) إلا أن المقرض قد يصر على عدم ثبات هذه النسبة خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع.

[1] – سمير محمد عبد العزيز:**اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**'بدون دار نشر 'الإسكندرية'ص ص 133 -134.

[2]– إلياس بن ساسي ويوسف قرشي:**التسيير المالي**'دار وائل للنشر و التوزيع'الاردن 2006'ص137.

[3]– منير إبراهيم الهندي: **الإدارة المالية**, المكتب العربي الحديث,ط4 ,1999,ص 549.

المبحث الثالث:وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية

إن تطور تقنيات الاستيراد والتصدير تتطلب تكييف أكثر لوسائل الدفع المستعملة لتمويل هذه الأخيرة مما يجعلها قادرة على حماية كل من الأطراف المشاركة غي العملية من أي اختلافات ومخاطر وبالتالي تعتبر عنصر هام في الصفقات التجارية لكونها هي التي تضمن السير الحسن لهذه العملية.

المطلب الأول: الاعتماد المستندي

تعتبر الإعتمادات المستندية إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وحيث أنها تجري عن طريق البنوك,فإن ذلك يضفى عليها الضمان والاستقرار والثقة للمستورد والمصدر بواسطة البنوك في تنفيذ هذه الإعتمادات المستندية.

الفرع الأول:تعريف الاعتماد المستندي وأهميته

أولا:تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي تعهد كتابي صادر من البنك بناءا على طلب المستورد لصالح المصدر يتعهد فيه البن بدفع مبلغ الكمبيالات المسحوبة عليها عند تقديمها مستوفاة الشروط الواردة في الاعتماد.[1] ويمكن التمييز بين تعريفين أساسين للمفهوم الواحد,وذلك من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية التقنية.[2]

فمن الناحية الاصطلاحية يقصد به ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءا على طلب عميله أيا كانت طريقة تنفيذه,سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد,وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال,وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة بنكية(بنكين) لمتعاملين اثنين, الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع,والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين.

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات,وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الخارجية, فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءا على طلب المستورد الذي طلب فح الاعتماد المستندي من احد البنوك في الداخل لصالح المصدر,بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد.[3]

---

[1] – شاكر القزويني:**محاضرات في الاقتصاد البنوك**,الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية,1998, ص 103.

[2] – أبو عتروس عبد الحق:**الوجيز في البنوك التجارية**,جامعة منتوري,قسنطينة, ص 86.

[3] – فراش فاطمة الزهراء:**أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة, دفعة 2010 ـ 2011, ص ص 50 ـ 51.

هو كتاب تعهد صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل مبلغ الاعتماد,بناءا على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد(المصدر),يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة,وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد وتنفيذه.

ثانيا:أهمية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي إجراء قانوني رسمي يضمن لجميع المتعامل بين حقوقهم بشكل شفاف وقانوني حيث تكمن أهميته فيما يلي:[1]

- ✓ الاعتماد يمثل أساس العلاقة بين البنك والعميل الأمر بفتح الاعتماد المستندي؛
- ✓ طلب فتح الاعتماد بمثابة عقد رسمي يحكم علاقة البنك بعمليه فاتح الاعتماد؛
- ✓ أن المستورد يكون على ثقة من أن البضاعة ستصل مطابقة وفق للشروط المتفق عليها؛
- ✓ مصدر دخل للبنوك من جراء العمولات التي تتقاضاها'
- ✓ يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية والتي كانت تقف عائقا أمام انتشار وتوسع التجارة الدولية,فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من العميل والمشتري.

الفرع الثاني:أنواع و أطراف الاعتماد المستندي

أولا:الأطراف المكونة للاعتماد المستندي

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي و هي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع .وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف.[2]

أ – المشتري : هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد .ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد منالمصدّر.

ب – البنك فاتح الاعتماد : هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب .وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

[1] –محمد صالح الحناوي:**مؤسسات البورصة والبنوك التجارية**,الدار الجامعية,الإسكندرية,2001, ص 170.

[2] –كتوش عاشور:**مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**,الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية،جامعة بسكرة،2006 ص،170.

ج – المستفيد : هوالمصدّر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته .وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

د – البنك المراسل : هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب.

وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

ثانيا:أنواع الإعتمادات المستندية

هناك عدة تقسيمات للاعتماد المستندية وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ولذلك سوف نركز اهتمامنا على أهم أنواع اعتمادات المستندية و أكثرها شيوعا واستعمالا في عالم الأعمال والتبادلات الدولية

1– أنواع الاعتماد المستندي من حيت الالتزام البنكي:

أ –الاعتماد المستندي القابل للإلغاء (Crédit Documentaire Révocable)

يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشي، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغي في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتماد المستندية نادرة الاستعمال .[1]

ب –الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء(Credit Documentaries Irrevocable)

الاعتماد الغير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

[1] - غنيم أحمد:**الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي**, مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر,ط 07 .,مصر,2003 ص154

ج –الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد:

(Credit Documentaries Irrevocable Confirmed)

هو ذلك النوع من الاعتماد المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، ونظرا لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضمانات قوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال .

2 – أنواع الاعتماد المستندي من حيت شكل أو صورة الاعتماد:

أ –الاعتماد المستندي قابل للتحويل : (Cre.doc. Transferable)

هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد أخر يطلق عليه المستفيد الثاني, وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر ، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله بدوره إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة ، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر ، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام ، أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي.[1]

ب –الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل: (Cre.doc. in transferable)

في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه , أي لا يجوز لأي مستفيد أخر استخدامه ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقا لأحكام القانون السارية.

ج –الاعتماد الدائري أو المتجدد : (Crédit Documentaire Revolving)

ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات فإنه بدلا من فتح اعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة.[2]

[1] - طاهر لطرش:**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،ط06،الجزائر،2001،ص 119.

[2] –فراش فاطمة الزهراء:مرجع سابق،ص 57.

2 –أنوع الاعتماد المستندية حسب كيفية تنفيذ الاعتماد المستندي:

أ –الاعتماد المستندي المنفذ لدى الإطلاع أو بالنظر:

(A Vue Cre.Doc. Réalisables Par Patiemment)

هو ذلك اعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الآمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للتحصيل عليها من المستفيد) المصدر.

ب –الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض: (**Cre.Doc.Realisable Par Negotiations**).

هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة ومن تم فهو شكل من أشكال القروض بمقتضاها ينفد بنك معين عملية شراء مستندات معينة) صفقة معينة (مسحوبة بكمبيالة) مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة: المشتري ، البنك الآمر ، البنك المشعر (من المستفيد) المصدر (من القرض مع خصم نفقات تلك العملية ،وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك(المصدر) المشعر.

ج –الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول أو الدفع الآجل (**Cre.Doc.Realisable Par**) :

يتم بموجب هذه الاعتماد قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد أية سداد قيمة D ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في الكمبيالات المقبولة أو سداد قيمة المرسلة دون قبول الكمبيالات.[1]

[1]– عبد الغني مازوت:**الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية**, منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,ط 01, 2006, ص 27.

الفرع الثالث:سير عملية الاعتماد المستندي

من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1):مخطط سير عملية الاعتماد المستندي

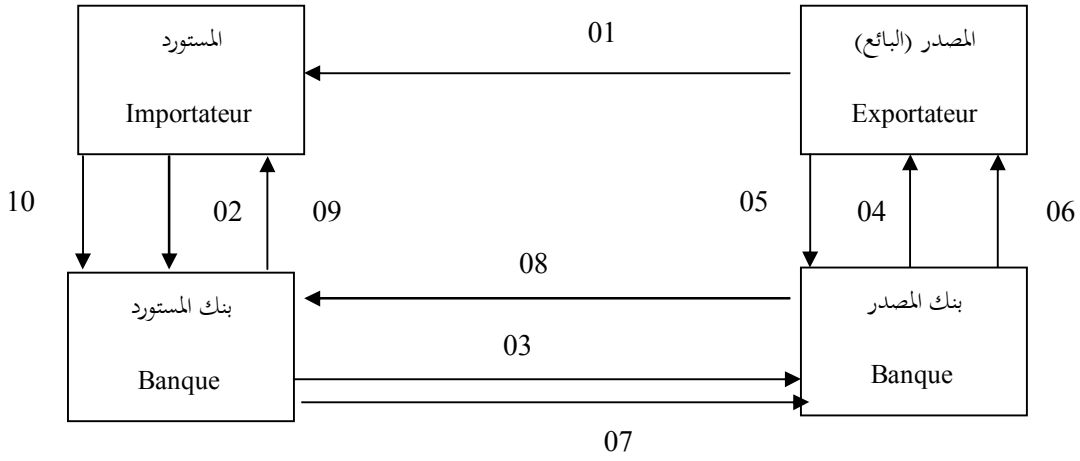

المصدر: عبد النور زبادي ، التجارة الخارجية و تمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، مالية وبنوك ، الجزائر، جوان 2006.

1 – العقد التجاري ؛ 2 – طلب فتح الاعتماد ؛ 3 – فتح الاعتماد عند مراسله ؛ 4 – تحويل المستندات 5 – إرسال البضاعة ؛ 6 – تسليم المستندات ؛ 7 – تسليم الأموال ؛ 8 – إرسال الوثائق ؛ 9 – تحويل الأموال ؛ 10 – تسليم الوثائق.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق التحصيل المستندي

الفرع الأول: تعريف التحصيل المستندي وأطرافه

أولا: تعريف التحصيل المستندي

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.[1]

ثانيا :أطراف التحصيل المستندي

1 _العميل :هو الطرف الذي يعهد إلى بنك بعملية تحصيل؛

2 _البنك المرسل :هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل؛

[1] - الطاهر لطرش:**تقنيات البنوك**, مرجع سابق, ص ص 119، 120.

3 _البنك المحصل :هو أي بنك، غير البنك المرسل، يترتب عليه دور في عملية التحصيل؛

4 _البنك مقدم المستندات :هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه؛

5 _المسحوب عليه :هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل[1].

الفرع الثاني:أشكال التحصيل المستندي[2]

يتم تحديد أشكال التحصيل المستندي حسب طريقة الدفع المتبعة في هذا الأخير,وعلى هذا الأساس يوجد شكلين أساسين للتحصيل المستندي وهما:

أولا:الوثائق مقابل الدفع

أي تسليم المستندات مقابل الدفع,وفي هذه الحالة لا يسلم البنك المستندات للمشتري إلا الدفع الفوري دون أن يتحمل مسؤولية تسليم البضاعة فيكون المشتري بذلك معرضا لخطر عدم استلام بضاعته,إلا أن هذا النوع من التحصيل المستندي يكون أكثر ضمانا للمصدر الذي يشترط الدفع مباشرة عند تقديمه للمستندات المطلوبة والتأكد منها,حيث تتم الإشارة إلى هذه العبارة وبشكل صريح في الأمر بالتحصيل أو الفاتورة وبذلك يضمن المصدر حصوله على مبلغ الصفقة.

هذه صيغة جيدة توفر الأمن للمصدر,إلا أنها لا تزال معرضة لخطر رفض الوثائق أو البضائع من قبل المشتري.

ثانيا: الوثائق مقابل القبول

يقوم هذا الشكل من التحصيل على أساس تسليم البنك المصدر المستندات وبشكل فوري للمستورد, لكن مقابل قبول المستندات من طرف المستورد وأن تسحب هذه المستندات باسمه,على أن تسوى العملية في وقت لاحق, وفي حالة عدم قبولها على بنك المصدر أن يتحمل أخطار عدم الدفع,لذا يصر الموردون على أن يكون القبول مؤيدا من طرف بنك التحصيل, وذلك بإمضائه على الكمبيالة.

الفرع الثالث: سير عملية التحصيل المستندي

بعد التوقيع على العقد التجاري بين المشتري و البائع و الذي يتم من خلاله الاتفاق على قيمة البضاعة، المستندات الواجب تسليمها و أجال استحقاقها (الدفع)، يدخل العقد حيز التنفيذ و ذلك بإرسال البضاعة و ما ينجم عنه من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد و الذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما اتفق

[1] – احمد غنيم,مرجع سابق, ص 174.

[2]Les techniques de paiement international, http://www.netalgerie.com/export/apptheo/finance/instrutech/- remisedoc.htm#419/04/2008 08:30 AM

عليه في العقد، تيتم هذه العملية حسب الخطوات الموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (2): مخطط سير عملية التحصيل المستندي

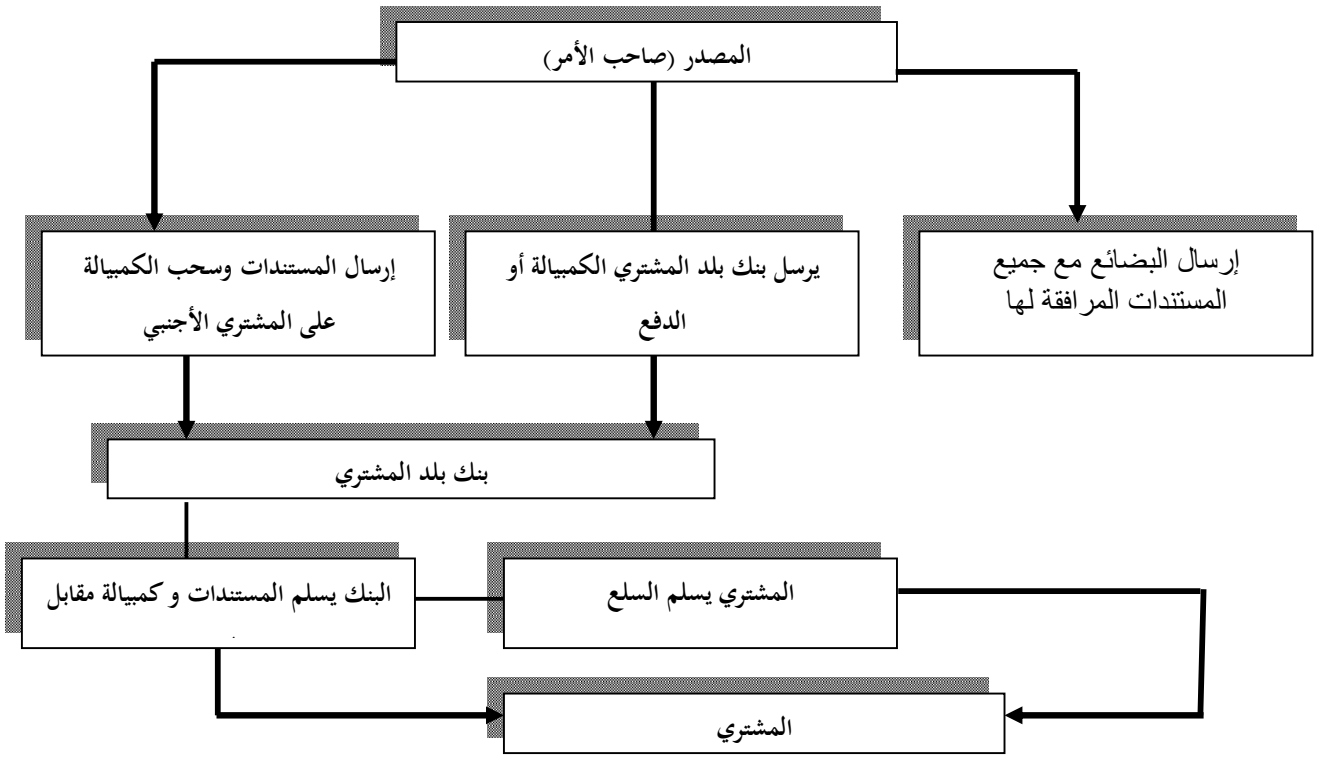

المصدر:موساوي اسية "النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجيستير ,علوم التسيير,فرع نقود مالية وبنوك,دفعة 2001 ـ 2002.

المطلب الثالث:خصم الكمبيالات المستندية

هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد,وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على المستورد, فإنه في حالة خصم الكمبيالات المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له الورقة,أي يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية إلى تاريخ الاستحقاق.[1]

وهنا بدلا أن يوكل العميل بنكه في تحصيل الكمبيالة المستندية يطلب البائع من بنكه خصم هذه الكمبيالة (يدفع له قيمتها ويحل محلها في الدائنية)فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات إلى المستورد أو بنكه ولا تعتبر هذه المستندات المرفقة للبضاعة بمثابة ضمان للبنك إلا عند وجود شرط المستندات مقابل الدفع.[2]

[1]- الطاهر لطرش: مرجع سابق,ص ,120

[2]- مصطفى رشدي شيخة:**الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**, بدون دار نشر ,بدون بلد نشر,1998,ص 163.

خلاصة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها و تفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول .و رغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط و ممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، و من أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تطبق مختلف تقنيات التمويل سواء التقنيات القصير أو الطويلة . فهذه البنوك التجارية تساهم في تطوير التجارة الخارجية ،حيث تساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى اقتصاد مزدهر.

بحيث أن سعر الصرف يحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية,فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين والأجانب(غير المقيمين), وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تقلبات أسعار الصرف و محدداتها

تمهيد:

يتميز عالم اليوم ينمو الاقتصاد الرمزي كمحرك للاقتصاد,وانكماش أهمية التجارة الخارجية الدولية في السلع والخدمات,مقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات والقروض الدولية,وجراء الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم الدول على اقتصاديات الدول الأخرى أدى إلى إجراء مبادلات لمختلف السلع والخدمات والأصول بيعا وشراء نحو العالم الخارجي,إذ لا يمكن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود وسيلة لإجراء التسوية ألا وهي سعر الصرف الذي يعد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى.

وبناء على ما سبق,فإنه من الواجب التطرق إلى ماهية سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه,وظائفه,أنواعه وأهم أنظمته, تقييم سياساته وآثره تغيره على ميزان المدفوعات في ظل تقلب أسعار الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني:تقييم سياسة سعر الصرف وأهدافها.

المبحث الثالث:أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية و الأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول، التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة، إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و المستثمرين و كذلك باهتمام جميع المؤسسات و الشركات، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و عليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية، لذلك سنحاول في هذا المبحث من أخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلالها سنعرج على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.

المطلب الأول:ماهية سعر الصرف

الفرع الأول:مفهوم سعر الصرف

لقد ورد العديد من المفاهيم لسعر الصرف في كتابات البحثين و المهتمين بالموضوع، و تتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر و الجوانب التي تميزه وذكر جوانب دون أخرى من تعريف لأخرى، لذا سنقتصر على بعض المفاهيم التي تبرز أهم جوانبه أو تعطي شمولا لمفهومه ،كتالي:

ـ يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. [1]

ـ يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها ، و يعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2]

ـ يطلق سعر الصرف كذلك على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية. أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية .[3]

ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.[4]

[1] – عبد المجيد قدي:**لمدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ,الطبعة الثالثة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,2006,ص 103.

[2] – لحلو موسى بوخاري:**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**,مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع,لبنان,2010, ص 120.

[3] – احمد فريد مصطفى :**الاقتصاد النقدي والمصرفي**,مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية,2009, ص 375.

[4] – موسى سعيد مطر,شقيري نوري موسى وياسر المني :المالية الدولية, الطبعة الأولى,دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان, الاردن,2008, ص 43.

الفرع الثاني:أنواع ووظائف سعر الصرف

أولا :أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين :

1- أسعار الصرف الثنائية :

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عملتين. العملة الوطنية و عملة بلد أجنبي و يمكن أن نقسمه إلى نوعين:

أ- سعر الصرف الاسمي:

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما،[1] و يمكن أن يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، [2]و يؤذي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات .

و يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين:[3]

*حالة التأكد:أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.

*حالة عدم التأكد:أي عدد وحدات العملة المحلية.مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى:[4]

*سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

*سعر صرف موازي: و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية . و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد .

ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، و

[1] – محمد البشير بن عمر:**دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير, غير منشورة,جامعة ورقلة,الجزائر,2009 . 2010, ص 4.

[2] – لحلو موسى بوخاري:**سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**،مرجع سبق ذكره,ص 120.

[3] – محمد البشير بن عمر:نفس المرجع أعلاه,ص 5.

[4] – عبد المجيد قدي:**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره, ص ص 103. 104 .

بالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقس لنا القدرة التنافسية الدولية ،[1] و تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعنى فلو أخذنا بلدين كالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي

$$TCR = \frac{TCN \cdot P_{US}}{P_{DZ}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي ؛

TCN: سعر الصرف الإسمي؛

PUS: مؤشر الأسعار بأمريكا ؛

PDZ:مؤشر الأسعار بالجزائر؛

*و حسب هذا المثال فإنه ،كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر .

2-أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغة بطرق عديدة ، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية و ينقسم هو بدوره إلى :

أ – سعر الصرف الفعلي الاسمي:يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة المحلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات و كذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي، [2] و يمكن قياس بإتباع المراحل التالية:

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين و التي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا .
- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن .

– استخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية :

$$TCNE = \left\{\sum_P Z_P X_0^P (e_t^p / e_t^r) / \sum_P X_0^P (e_0^p / e_0^r)\right\} x10 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$TCNE = \sum_P Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} x100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$TCNE = \sum_P Z_p Iner_{pr}\ x100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

[1] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي:**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)**, الطبعة الأولى,دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع,عمان, الأردن,2011, ص 27.

[2] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)**،نفس المرجع سابقأعلاه, ص 29.

الأسعار النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

- $(e^{pr})_t$ و$(e^{pr})_0$:سعر الصرف عملة pبالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.
- $Iner_{pr}$:مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي, في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس,
- (e_t^p/e_t^r):سعر صرف عملة البلد مقارنة,بالدولار في سنة القياس tأو سنة الأساس O ,
- x_0^p: قيمة الصادرات إلى الدولة pفي سنة الأساس ومقومة بعملتها,وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز,
- Z_p:حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية Rمقومة بعملة هذه الأخيرة.

*يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إخلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعاملة معها و الأوزان المعتمدة في تكوين السلة .

ب – سعر الصرف الفعلي الحقيقي :سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر صرف فعلي اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية، و يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج. و لهذا لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات . الأسعار النسبية و يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \frac{\sum_P x_0^p (e^{pr})_t / x_0^p (e^{pr})_0}{(e_0^p/e_0^r)/(e_t^p/e_t^r)} x100 \quad \text{..... (5)}$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t p_t^p/e_t^r}{(p^r)_0} x \frac{p_t^p/e_t^r}{(p_0^p/p_0^r(p_0^p)} \right\} x100 \quad \text{.....(6)}$$

$$TCRE = \sum_P Z_p Irer_{pr}\ x10 \text{.....(7)}$$

حيث:

$(p_0^p, . p_t^p)$:مؤشر أسعار الدولة Pفي سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^p, p_0^r: مؤشر أسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي,

$IRER_{pR}$:مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي,ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية,مع الاخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

ثانيا:وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها :

1. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2 .وظيفة تطورية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤذي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي لتجارة الخارجية .

3 .وظيفة توزيعية : و ذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.[1]

المطلب الثاني العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعر صرف العملات كثيرة جدا، و لغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية و عوامل غير اقتصادية .

أولا:ا لعوامل الاقتصادية المؤثر ة على سعر الصرف

أ- كمية النقود: إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة،سرعة تداو ل النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و هذا ما أكده " ملتون فردمان" إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود ، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى و ينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية .[2]

ب- ميزان المدفوعات: يعد التوازن و الاختلال الاقتصادي في ميزات المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤذي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك، العجز و بالقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية، و العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.[3]

ج – أسعار الفائدة : إن حركة رؤوس الأموال، و الأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض .[4]

[1] – محمد البشير بن عمر: **دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)** مرجع سبق ذكره, ص 4.

[2] – مروان عطون:**أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)**, دار الهدى الطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر,بدون سنة نشر ,ص 80.

[3] – هوشيار معروف:مرجع سبق ذكره, ص 213.

[4] – موسى سعيد مطر,شقيري نوري موسى:مرجع سبق ذكره, ص 51.

د- الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبير ا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية .[1]

هـ – معدلات التضخم : يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف و اتجاهات تغيره ، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف.[2]

ثانيا : العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي :

أ – الاضطرابات و الحرب : تعد الاضطرابات السياسة وحالات الحروب الداخلية و الخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، و ذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة و اقتصاد البلد بصورة عامة، و تأثر جميع قطاعات الاقتصادية للبلد وهذا ما يؤذي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب- خبرة المتعاملين و أوضاعهم :ي قوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر .

ج – الإشاعات و الأخبار:تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف ،سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة ، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير و لا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها، و تكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا و في أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين .[3]

د – التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيراد :

فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها ، وذلك سيؤذي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.[4]

[1] – محمد البشير بن عمر: **دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بور صة الأردن)** مرجع سبق ذكره, ص 13.

[2] – مروان عطون: نفس مرجع أعلاه , ص 80.

[3] – عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي :مرجع سبق ذكره, ص ص 81 ـ 83.

[4] – محمد البشير بن عمر: **دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)**، نفس المرجع السابق. ص 14.

المطلب الثالث: أنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف

الفرع الأول:أنظمة سعر الصرف

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي وهي الأنظمة التي تعتمدها الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه"مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف و سعر الصرف" ولسعر الصرف أنظمة عديدة

نحاول ذكر أبرزها فيما يلي:

أ. نظام سعر الصرف الثابت : يعرف في مفهومه الواسع على أنه "النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة أجنبية أخرى، أو سلة من العملات الأجنبية بمعدل صرف ثابت)الأورو، الدولار،الجنيه.....)إذ يرجع اختيار تلك العملة الأجنبية إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب ،"إذ أن قاعدة الذهب الدولية تتوفر على ثلاث شروط أساسية وهي:

ـ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

ـ ضمان السلطات النقدية لصرف العملة بالذهب ,واعكس دون قيود.

ـ حرية تصدير الذهب واستيراده.

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

ـــ تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة; إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار النسبي، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيث، إلا في بعض الحالات.

ـــ تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات ; في العادة يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسين, أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

ب . نظام الصرف العائم الحر أو المرن : ويقصد به "سعر الصرف الذي تحدده قوى الطلب والعرض دون تدخل من البنك المركزي"، أو هو "ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض والطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى;

حيث يمكن تصنيف هذا النظام إلى نمطين هما:

– التعويم المدار:حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس ميزان المدفوعات.

– التعويم الحر: وفيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعود أو هبوط حسب قوى السوق.وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن بالإضافة إلى الأنظمة السالفة الذكر هناك من ضيق أنظمة أخرى .

ج– نظام الرقابة على الصرف:وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاض وارتفاعا بحدود نظام سعر الصرف الحر والثابت,ويستخدم هذا النظام كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الثاني:النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات و النماذج المختلفة التي حاولت أن توضح الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، و من أبرز هذه النظريات ما يلي:

أولا:نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج ، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة.[1]

ثانيا:نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لا يحصل على مرد ودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية.لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المرجحة, هذه الطريقة تعتبر المهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.

ثالثا:نظرية الكمية :

قوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤذي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤذي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية

[1] – الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك** ،مرجع سابق ذكره,ص 103.

للمتعاملين المحلين، و انخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.

رابعا:نظرية الأرصدة :

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطر أعلى أرصدة ميزان المدفوعات ،فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية . و يحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[1]

خامسا:نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات ، معدل تضخم ...إلخ ، في السوق كفء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة ؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة ؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

وهذا يؤذي إلى النتائج التالية :

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الأتي (نقد)
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب ؛
- حيث يعتقد ممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

سادسا:نظرية ماندل– فلمنع في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام ماركوس فلمنع 1962 و روبرت ماندل 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسيات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

[1] – الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**،مرجع سبق ذكره ، ص 105.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي ليؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم . ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا ، و حتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

و مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية ،كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية ، تؤذي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية.

المبحث الثاني: تقييم أهداف ومحددات سعر الصرف

المطلب الأول:أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

أولا: مقاومة التضخم:

يساعد تحسن سعر الصرف على انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسينها.

ثانيا:تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) ،وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية ،بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير ،وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

[1] – الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك** مرجع سبق ذكره,ص ص48 . 49

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها ،كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج،إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال قطاع التصدير في الصناعات المنافسةللاستيراد.

ثالثا:توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية،فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي(مواد أولية،زراعية....) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ،فإن ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها .

رابعا : تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية ، فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، و في مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية.

المطلب الثاني: تقييم سياسات الصرف

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم الأهداف سياسة الاقتصادية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الكلي له،فالاختلال يؤدي إلى تخفيض أداء الاقتصاد ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب ارأس المال، وبالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية .

الفرع الأول:العلاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو:

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي،وعليه فإن أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني، وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:

– التأثير سلبا على التنافسية: عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية ، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.

– التخصيص السيئ للموارد : عن طريق إحداث هوة بين أسعار المحلية والدولية ، وكذلك ما بين الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.

– التأثير السلبي على الأسواق المالية: عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

الفرع الثاني:الآثار الانكماشية للتخفيض سعر الصرف:

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المحلية .بالرغم من اختلاف النماذج في توصيف الاقتصاد، فالمتعارف عليه هو أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي ارتفاع الدخل والأسعار،ولكن عندما نمهل النماذج ارتفاع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى رفع الإنتاج وبالتالي التسبب في فائض عرض على السلع المحلية.هذه الأفكار بقيت سائدة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي برهنت على أن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض الطلب المحلي، لكن هذه الدراسات تعطي مجالا بسيطا لدور أسعار الصرف في الاقتصاد، إن هذه الدراسات تم تلخيصها في دراسة مسحية استنتجت أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذا كانت هنالك موارد معطلة،ويؤدي إلى رفع الأسعار إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل تام.

الفرع الثالث: قياس اختلال سعر الصرف

هناك دراسات قليلة في هذا المجال وهذا راجع إلى صعوبة حساب سعر الصرف التوازني وكذلك كيفية تحديد اختلال سعر الصرف ، فقد ركزت الدراسات على ثلاثة مقاييس أساسية لحساب الاختلال وهي الاعتماد على نظرية القوة الشرائية المتكافئة، نماذج تعتمد على استعمال سعر الصرف الرسمي، وطرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي.ويعرف اختلال سعر الصرف كالتالي:

$$(E^*/E-1)=R$$

حيث:

E^*سعر الصرف التوازني

E: سعر الصرف الحقيقي

ويعرف سعر الصرف التوازني على أنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني E^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو وبمعدل طبيعي.

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

1-التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيرادات :عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج و هذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.[1]

2 ــ تغير معدلات التضخم :بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة % 10 ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي ستقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

3-التغير في معدلات الفائدة: إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية * في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي .

أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين – على الأمد القصير – على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب، إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4-التدخلات الحكومية :تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية والاقتصادية.

5-العوامل السياسية والعسكرية :ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسئولين، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار.

[1] – عرفان تقي الحسني :**التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي ، ط1 عمان 1999 ، ص158

المبحث الثالث: آثار تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية

هناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة التغيرات في سعر الصرف ومن هذه المداخل نذكر :

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف

الفرع الأول: قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق المنهج المرونات

يتناول هذا المدخل أثر التغيرات في سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات وذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي:

– يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة .

– عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.

– غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجا للميزان التجاري وعليه فالعجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات،والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية،عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية،وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات .

1- **تأثير التخفيض على حصيلة الصادرات وبالتالي عرض العملة الأجنبية:**إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبنفس النسبة ،حيث أن عرض الصادرات التام المرونة يضمن عدم تغيير أسعارها بالعملة الوطنية،فإنه من المتوقع أن تزيد حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها مرنا أو أن تظل الحصيلة كما هي دون تغيير إذا كان الطلب على الصادرات متكافئ المرونة أو أن تنخفض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها غير مرن. [1]

2- **تأثير التخفيض على المدفوعات الواردات وبالتالي الطلب على العملة الأجنبية:**إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة سوف يؤدي بالمثل إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية بما يؤدي إلى تخفيض الواردات بالعملة الوطنية بما يؤدي إلى تخفيض الواردات ،طالما كانت مرونة الطلب عليها لا تساوي الصفر

[1]– محمد سيد عابد: **التجارة الدولية** ,كلية التجارة جامعة الاسكندرية,مطلعة الأشعاع الفنية,2001,ص: 334,335.

(وبافتراض ثبات العوامل الأخرى) فإن تأثير التخفيض على مدفوعات الواردات إنما يتوقف على مرونة الطلب على العملة الأجنبية إذا كان الطلب متكافئ المرونة ، أو أن تزيد مدفوعات الواردات إذا كان الطلب غير مرن. [1]

ـ إجراء التحليل في ظل افتراضات أكثر واقعية: ويتناول هذا التحليل ما يلي:

أ – بإسقاط الافتراض القائل بأن عرض الصادرات والواردات تام المرونة فإن تخفيض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالعملة المحلية،وذلك لانخفاض درجة استجابة العرض المحلي من الصادرات،مما قد يلغي جزئيا أثر التخفيض على الأسعار بالعملة الأجنبية ونستطيع القول أنه كلما انخفضت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قلت فعالية التخفيض في جعل أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أرخص عن ذي قبل.

ب– نفترض وجود سلع محلية تمثل بدائل الواردات في هذه الحالة إذا ما نجح التخفيض في قيمة العملة في زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية فإنه سوف يجعل بدائلها المحلية أرخص نسبيا مما يساعد على تحويل الإنفاق المحلي تجاه الإنتاج المحلي فتنخفض مدفوعات الواردات وبالتالي الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في علاج العجز في الميزان.

ج– نفترض وجود طلب محلي على السلع المصدرة، وفي هذه الحالة سوف يؤثر ذلك الطلب على مرونة عرض السلع الموجهة للتبادل الدولي ونتوقع أنه كلما زادت الكمية المستهلكة محليا منها وانخفضت مرونة الطلب المحلي عليها،كلما انخفضت مرونة عرضها وبالتالي تقل أيضا فعالية التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات.

الفرع الثاني:قياس اثر سعر الصرف عن طريق منهج الاستيعاب

يهتم هذا المنهج بتحليل أثر رفع سعر الصرف الأجنبي،أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، [2]على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل و الإنفاق القوميين،وقد عرف البروفسور الكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب(الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري)ومنه فإن :

الدخل القومي=الاستيعاب+الصادرات –الواردات.....(1)

ومنه: الدخل القومي– الاستيعاب= الصادرات –الواردات.....(2)

ومن المعالة رقم(2) يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي،ولذلك فإنه لعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي

[1] –صبحي تادريس قريصة,**العوامل الاقتصادية المحددة لأثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة**,مجلة كلية التجارة ,جامعة الإسكندرية,العدد الأول,مصر,1999,ص 30,31 .

[2] – محمد سيد عابد: **التجارة الدولية**,مرجع سبق ذكره،ص:342.339.

لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية، وسوف نبحث كيف يؤثر التخفيض على الدخل القومي وعلى الاستيعاب من ناحية أخرى .

المطلب الثاني :الآثار غير الاقتصادية لتغير سعر الصرف

الفرع الأول:تأثير التخفيض على الدخل القومي:ونميز بين أثرين هما:

أ ـ أثر الموارد العاطلة: ويقوم هذا الأثر على افتراض أن التخفيض قد نجح في زيادة الطلب الخارجي،وأن الاقتصاد لديه موارد مالية عاطلة خاصة في قطاع التصدير،بالتالي التخفيض سوف يؤدي إلى آثار توسعية في صناعات التصدير فيرتفع مستوى الدخل مما يساهم في تحسن الميزان ولكن ارتفاع الدخل،كما افترضنا سوف يؤدي إلى زيادة عناصر الاستيعاب فيعمل من ناحية أخرى على تدهور الميزان،فأثر التخفيض على الميزان يتوقف على الميل الحدي للاستيعاب بالنسبة للتغير في الدخل، إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أقل من الوحدة فالتخفيض يعمل على زيادة الدخل بمقدار يفوق ما يحققه الدخل من زيادة في الاستيعاب فيتحسن الميزان ،ويتدهور الميزان إذا كان المعدل الحدي للاستيعاب يفوق الوحدة[1].

ب ـ أثر شروط التجارة:يفترض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية على تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية بنسبة أكبر من انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية أيضا،وبالتالي يعمل التخفيض على تخفيض الدخل القومي الحقيقي وفي نفس الوقت يتدهور رصيد ميزان المدفوعات بنفس نسبة الانخفاض في الدخل الحقيقي ،ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة الخارجية على الاستيعاب بالانخفاض وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لأثر الموارد العاطلة فإن الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على الميل الحدي للاستيعاب فإذا كانت أكبر من الوحدة فإن التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل القومي بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب وبالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات .

الفرع الثاني: تأثير التخفيض على الاستيعاب

وهذا من خلال عدة آثار منها:

1- أثر الأرصدة النقدية:

بافتراض ارتفاع الأسعار المحلية بما يفوق معدل نمو العرض النقدي فإنه من المتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد ويدفعهم ذلك إلى بيع جزء من الأصول المالية التي بحوزتهم أو تخفيض

[1] مضاعف التجارة الخارجية = 1/ المعدل الحدي للإدخار + المعدل الحدي للواردات.

إنفاقهم لزيادة أرصدتهم للحفاظ على قيمتها الحقيقية،وبيع الأصول المالية يخفض من أسعارها فيرتفع سعر الفائدة مما يقلل من الاستثمار وهو أحد عناصر الاستيعاب وكذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي يعد أيضا خفضا للاستيعاب وبالتالي يؤدي إلى تحسن مركز ميزان المدفوعات[1].

2- أثر إعادة توزيع الدخل:

يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن التخفيض من الإنفاق الكلي أو الاستيعاب نتيجة ما يحدثه من إعادة توزيع الدخل من المجموعات التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعا بالنسبة إلى المجموعات التي تتميز بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك ويذكر بروفسور ثلاثة أنواع من التحول،الأول من أصحاب الدخل الثابت إلى باقي المجموعات في الاقتصاد القومي،والثاني من كاسبي الأجور إلى أصحاب الأعمال ،والثالث من دافعي الضرائب إلى الحكومة.

3- أثر الخداع النقدي:

قد يساهم أثر الخداع النقدي في جعل التخفيض يقلل مكن الاستيعاب بشرط أن يؤدي بالفعل إلى تحويل اهتمام الأفراد إلى التغير في الأسعار دون النظر إلى التغير في دخولهم النقدية فارتفاع الأسعار المحلية الناتج عن التخفيض سوف يحفز الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي حتى لو ارتفعت دخولهم النقدية ،أي حتى لو ظلت دخولهم الحقيقية ثابتة وسوف يعمل أثر الخداع النقدي إلى جانب أثر الأرصدة النقدية على تحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث:تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

يبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه" كظاهرة نقدية " ويتكون في الأساس من العناصر أسفل الخط فيمل يسمى بالحساب النقدي أو حساب التسويات الدولية والذي يتضمن تغيرات في الأرصدة الدولية أما باقي أجزاء الميزان تعتبر بمثابة الحسابات التي يتم من خلالها تصحيح العلاقة بين المستوى المرغوب والمستوى الفعلي من الأرصدة النقدية.

وهكذا فإن المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات تعكس القرارات التجميعية بترتيب المحفظة المالية بين كل من الوحدات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.كما يقوم المنهج النقدي على عدة افتراضات أساسية هي:

– افتراض اقتصاد صغير متفتح على العالم الخارجي ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية.

[1] سامي عفيفي حاتم: **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير** ،لبنان،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1993،ص:146.151.

– الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا الذي يتكون من مكونين هما المكون المحلي والمكون الأجنبي.

– الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن المحددات دالة العرض النقدي، وإن الأفراد يطلبون حجما معينا من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة ويميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم .

– يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية .

وفيما يلي نعرض هيكل النموذج النقدي يتكون النموذج النقدي من عدة معادلات نذ كر منها : [1]

معادلة تعادل القوى الشرائية : $PL = PE * PCE \dots 1$

PE،PL = مستوى الأسعار المحلية والأجنبية للسلع الداخلية في التجارة على التوالي .

PCE= سعر الصرف الأجنبي.

توضح هذه المعادلة 1 أن سعر الصرف يعبر عن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية والأجنبية للسلع الداخلية في التجارة الخارجية . وكما افترضنا الأسعار الأجنبية، فإن التغير في مستوى الأسعار المحلية سوف يرتبط طرديا بالتغيرات في سعر الصرف.معادلة ميزان المدفوعات $C = C \dots 2$

C : التغير في الأرصدة الدولية النقدية.

C: رصيد ميزان المدفوعات.

[1]– محمد سيد عابد:التجارة الدولية،مرجع سبق ذكره، ص:352.350.

خلاصة الفصل:

إن لتقلبات سعر الصرف أثار على التجارة الخارجية، وتكون هذه التقلبات في أغلب الأحيان في جهة التخفيض، وإن هذا التخفيض يعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات إلى أقصى ما يمكن، وبشكل عام يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تغيير التبادل الخارجي وتتجلى آثار تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في اتجاهين هما:

الأول عندما تنخفض قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك في حالة زيادة المدفوعات المستقلة عن الإيرادات المستقلة لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات.

والثاني عندما ترتفع قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية،ويتم ذلك في حالة زيادة الإيرادات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات، وبتالي فإن رفع قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث الفائض في ميزان المدفوعات.

يمكن القول أن لسعر الصرف أهمية كبيرة في تحديد مختلف التغييرات الاقتصادية العامة وتحقيق التوازن في سوق الصرف. حيث أن دراسة ومتابعة سعر الصرف وما تحدثه تغيراته من آثار على التجارة الخارجية تعد من الأولويات، باعتبار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير اقتصاديات البلدان من خلال تطورات التجارة الخارجية الجزائرية وهذا ما سوف نتطرق له الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تحليل وتطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2008– 2014)

تمهيد:

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية، وزراعية إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة فلوحظ خلال منتصف الثمانينات تزامن وتراكم الديون الخارجية وتصاعد النفقات تخدم الديون مع انهيار أسعار صرفه سنة 1987، وهذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية، مما دفع بها إلى اللجوء بجملة من التدابير إلا وهي تبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا والدخول في اقتصاد السوق، حيث قامت باتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق سوف نقوم بالتطرق إلى هذا الفصل الذي يتناول تحليل وتطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)الذي تناولت فيه:

المبحث الأول: تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر في الإطار المؤسساتي والتشريعي.

المبحث الثاني: تنظيم وتطور وتمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة(2008 -2014).

المبحث الأول:تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر

إن تطور التجارة الخارجية لم تكن خيار بالنسبة للجزائر وإنما فرصتها التحول نحو اقتصاد السوق.حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج,إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير .

المطلب الأول:مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية

في هذا المطلب سوف نتناول اهم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قررتها الجزائر.

الفرع الأول:مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990) :

لقد ظهرت إبتداءا من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني، [1]تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية وإلى تفعيل دورالمؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات من خلال:

-النظام رقم90 /02 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين ، وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.

-قانون رقم90 /22 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري :

وقد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي المتمتع بحقوقه المدنية وذلك لحسابه وباسمه، شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية حيث يكون مخالفا للقانون، وكل نشاط يخالف النظام العام ويمس بالاقتصاد الوطني، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

المرسوم التنفيذي رقم91/ 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، وقد صدر هذا المرسوم أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي ويتضمن تحرير التجارة

[1]- بن ديب عبد الرشيد:**تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر,2002 ـ 2003, ص 437.

الخارجية، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة مادام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث قام في 21 أفريل 1991 .

الفرع الثاني :مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من 1994

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية إبتداءا من سنة 1994 إجراءات واسعة لتمويل التجارة الخارجيةومن بينها:[1]

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994 ـ 1995:**

وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وعرفت عدة مؤشرات منها تواصل انخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل خدمة الدين وارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك واتخذت عدة إجراءات في مجال تمويل التجارة الخارجية، [2]من أجل استعادة وتيرة الاقتصاد، تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية، مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها، تعديل قيمة الدينار، الاهتمام بالقطاع الزراعي، تقليص عجز الموازنة، وفي مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبةوفي الأخير عملت السلطات على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف، فابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا وبعد تطبيق برنامج الاستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار سنة 1993.

- **برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998**

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وركز أيضا على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف مابين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل، أيضا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة

[1] – بن موسى كمال:**المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر,2004 , ص ص 434 . 435.

[2] –كريم النشا شيبي وآخرون: **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998 ، ص36

العالمية للتجارة، فبالنسبة للواردات خفضت التعريفية الجمركية من % 50 في سنة 1996 إلى % 45 في 1997، أما الصادرات فقد ألغي كل الحظر السابق عليها كذلك أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من جوان1996 .[1]

واعتمدت بعض السياسات أهمها إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم، تحرير الأسعار، تمويل التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة .سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات وإصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد .

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية الجزائرية

عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي و الجبائي والجمركي أهمها:

أولا:النظام المالي :يضم كل من البنوك، شركات التأمين.

أ –القطاع البنكي :تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي وتعزيزه بصلاحيات واسعة وجاء الأمر رقم 13 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينما تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك، من أجل قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك.

ب –قطاع التأمين :يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم95/07 عام 1995المتعلق بالتأمينات، وبالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين.[2]

وفي سنة 2012 جاء القانون المعدل والمتمم رقم06/04 ليضيف موجة ثانية من الإصلاحات تهدف إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير التحكم في نشاطه يتكون من 16 شركة، 7شركات عامة ، 7 شركات خاصة، تعاضديتان، والسوق المالي جاء المرسوم التشريعي رقم 93/ 10 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة1996 ، ونظر لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة عملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات وصياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية فضل عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

[1] – عبد الله بن دعيدة:**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية,بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**, مركز دراسات الوحدة العربية,ص ص 262 . 364.

[2] – عبد الرحمن ثومي:**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**,الواقع والآفاق 2000 , 2009,دراسات اقتصادية العدد 12, 2009 ,مركز البصيرة, ص 68.

ثانيا: النظام الجبائي:لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي عميق، وعلى هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط وتطوير النظام الجبائي.

-الضريبة على مدا خيل الأشخاص :تم تبسيطها في الضريبية على الدخل الإجمالي.

-الضريبة على مدا خيل الشركات :حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل % 25 تخفض إلى12.5%.

-الضريبة على الإنفاق:تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين % 80 انتقلت إلى معدلين بنسبة7 %، 17%.

-إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.

-منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريقCNAC)، ANSEJ، (ANDI

-التخفيض المعتبر للضريبة في حدود (25% و 50 %)لفائدةpme.

-يجب الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية، وبالتالي تحسين المنتوج الضريبي من خلال نشاطهاإضافة إلى ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

ثالثا:النظام الجمركي:يعتمد النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية :نظام العبور، نظام المستودع، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية، ونظام التصدير المؤقت، ولقد مس هذا النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات:

- 0 %معدل الإعفاء.
-5 %المعدل المنخفض .
-15 %المعدل الوسيط.
-30 %المعدل المرتفع.

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث أصبحت 1/4 من التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل إبتداءا من سنة 2008 كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2013 كمرحلة ثانية.

المطلب الثالث: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول:الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية

قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط ضعف المؤسسة، و بالتالي اقتراح سبل التقوية، و هذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية، البرمجيات التكوين، النوعية، و معايير نظام المعلومات)و مادية في جلب التكنولوجيا الحديثة.[1]

-تشجيع و تطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيه في الأسواق الدولية.

-تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.

-توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

و هذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية الصادرات على المؤسسات الاقتصادية، لأنها هي من يقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير، و لا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة و الأسعار التنافسية.

و قد تم أيضا إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02ماي 1990) ، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد و الصلب، الفلين، الخام).و هذا الإجراء إنما تهدف الجزائر من ورائه إلى تنظيم نشاط التصدير، من خلال وضع مجموعة شروط يجب توفرها في الأعوان الاقتصاديين حتى يسمح لهم بممارسة نشاط التصدير، ويهدف أيضا هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج الوطني في الخارج من بعض التجاوزات التي قد تحدث في التغليف و التعبئة و الأسعار دائما و في هذا الإطار قامت الجزائر بتطوير و عصرنة أجهزتها الاقتصادية من خلال التكوين و تزويده بأحدث التكنولوجيا كجهاز الجمارك الجزائرية الذي قامت الدولة بتطويره و تزويده بمعدات المراقبة و الشحن بما يضمن الأمن الوطني و سرعة تنفيذ إجراءات الإفصاح أو التصريح و شحن السلع إلى الأسواق الأجنبية.

كما قامت الجزائر بإصدار قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ليكون مرجعا لبرامج الدعم و المساعدة لهذه المؤسسات. حيث تقدم الجزائر قروضا للمؤسسات العاملة في نشاط التصدير من

[1] – رزيق كمال وبوزعرور عمار:**التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**,مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة,جامعة البليدة,21-2005/05/22.

أجل مساعدتها في أداء مهامها، سواء أثناء القيام بالتصدير أو عند استيراد مواد أولية تخص إنتاج سلع موجهة للتصدير.

الفرع الثاني :الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية

أ – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

تم إنشاؤها حسب المرسوم التنفيذي رقم04 ـ 174المؤرخ في 12 جويلية 2004 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و هي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية.[1] و أُسندت إليها الوظائف التالية:

-المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ.

-إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات، و برامجها.

-مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.و هناك أيضا مهام أخرى تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال و الإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، و إعداد مقاييس لتقديم الأوسمة و الجوائز لأحسن المصدرين.

ب – الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة(CACI):

أُنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 93 المؤرخ في 03 مارس 1996 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة [2].و تقوم بالوظائف التالية:

-إقامة علاقات تعاون و تبادل و إبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

-تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

-إبداء رأيها في الاتفاقات و الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية. و الملاحظ في مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعية أنها تخص جانب الاستشارة، فهي تقوم بالدراسات و تقدم النصح و الإرشاد للدولة من اجل رسم خطط تصديرية صحيحة تلاءم طبيعة الأسواق الأجنبية، و تساعد المصدرين و توجههم أثناء ولوج الأسواق الأجنبية.

[1] – الجريدة الرسمية:المرسوم التنفيذي رقم 04- 174,جويلية 2004,العدد39,ص ص 4-5.

[2] – الجريدة الرسمية:المرسوم التنفيذي رقم96- 93 مارس 1996,العدد 16,ص ص 20-21.

ت – المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:أُنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 ـ 173 بتاريخ 12 جويلية 2004 [1]، و له المهام التالية :

-المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.

-القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.

-اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث يقوم هذا المجلس بتقديم اقتراحات تتضمن التدابير الكفيلة بتسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، و كل ما من شأنه أن يرفع من تنافسية السلع الوطنية بالخارج كما يقوم هذا المجلس بدراسة و تقييم التدابير و الإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

ث – الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات(CAGEX): أُنشأت بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 06 ـ 96 الصادر في 10 جانفي 1996 ، و هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450.000.000 دج مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين) بنوك، شركات تأمين .(*و تقوم بالوظائف التالية:

-تأمين قروض التصدير.

-كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية، و استكشاف أسواق جديدة.

ج –الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(FSPE):

تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية و المسجلة في برنامج وزارة التجارة كذلك، يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل و عبور العينات للمشاركة في المعارض، كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار (يساهم الصندوق ب % 80 من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، و يساهم ب 50%من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة)، ثم صدر قرارا وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة.

[1] الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04 . 173, 16 جويلية 2004 ,العدد 39 ,ص 03.

د –الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات(SAFEX): و هي شركة عمومية ذات أسهم، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض و الصادرات و الذي أُنشئ سنة [1]، 1971حيث تقوم بالمهام التالية:

– تنظيم المعارض و الأسواق و المعرض التجارية، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي و الدولي.

– تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.

– مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية، و ذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول، و الإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين و تنظيم الاجتماعات المهنية و الندوات و المؤتمرات.

المبحث الثاني :تنظيم وتطور وتمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول:مرحلة الرقابة الدولة للتجارة الخارجية

تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتحديدها لمجموعة من طرق الدفع التي تتماشى وحاجاتها لتمويل معاملاتها مع الخارج، إضافة إلى استعمالها وسائل تمكنها من التحكم أكثر في كل تدفقات العملة الصعبة سواء دخولا أو خروجا من الوطن كمراقبة الصرف واستعمال نظام الحصص، ولأن الجزائر تعتبر بلدا مستوردا كان من الصعب التمكن من تلبية الحاجات المختلفة للمواطن الجزائري.

و كانت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال مرتبطة بالتجارة الخارجية منذ الاستقلال مرتبطة بالتجارة الخارجية الفرنسية، وهذا طيلة فترة الستينات، بحيث ترك المستعمر وراءه اقتصادا هشا وتابعا تباعيه شبه مطلقة،إذ كان هذا الأخير يتميز بتطور قطاعاته وانفتاحه على الأسواق العالمية، عكس اقتصاد الجزائر الذي كان يعتمد أساسا في صادراته على المواد الأولية وبعض المنتجات الفلاحية الموجه بالدرجة الأولى إلى فرنسا، التي كانت بدورها الممول الأول للواردات الجزائرية.

أهم ما ميز هذه المرحلة تأميم المحروقات الجزائرية عام 1971 كخطو رة لإرساء السيادة الوطنية على كل التراب الوطني، وقد عمدت الجزائر مثل أكثرية الدول النامية إلى استعمال الإجراءات والتدابير للحد من خروج العملة الصعبة إلى الخارج كفرض التعريفات الجمركية، وتطبيق نظام الحصص.وفي سنة 1972 شرع في توزيع

[1] موقع شركة SAFEX على الانترنت: www.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous/07/05/2015/09.45 pm

رخص الاستيراد للمؤسسات العمومية، لكن سرعان ما أظهر هذا النظام الجديد عدم فعاليته، يسبب تكاليف الباهظة والبيروقراطية وبطئ إجراءات تنفيذ الصفقات.

ثم ظهرت عدة مراسيم وتعليمات من شأنها ترقية الصادرات والحد من الواردات نذكر منها:

-التعليمة رقم11 الصادرة عن وزارة المالية في 30 ماي84 المتضمنة منح بطاقات القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين المصدرون أثناء وجودهم بالخارج.

-المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 86/12/24 المتضمن التعويضات الخاصة بالسلع والخدمات المصدرة.

ثم جاء قانون 88/29 المؤرخ ب19/جويلية/ 1988الذي أكد احتكار الدولة للتجارة الخارجية ولكن بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السابقة، ومن أهداف هذا القانون مايلي:

- تنظيم الخيارات والأولويات في المبادلات الخارجية بإتباع التوجهات والقرارات المحددة من طرف الحكومة.
- تنشيط عملية التنمية وتكامل الإنتاج الوطني.
- تحفيز عملية تنويع موارد البلاد وتخفيض الواردات والتقليل من تكاليفها.
- إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي جاء بجملة إصلاحات مست مختلف القطاعات المالية والاقتصادية وعززت بداية التجارة الخارجية ، بفتح الباب أمام القطاع الخاص والسماح له بالمشاركة في التنمية الوطنية، وهذا من أجل مواكبة التطورات الدولية السائرة في طريق الانفتاح على العالم.

الفرع الثاني:مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

كانت لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الدولة في مجال التجارة الخارجية، عدة أثار سلبية على الفرد والمجتمع مما اضطرها إلى تعديل القوانين المسيرة لها، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بفتح الباب أمام المؤسسات الوطنية العامة والخاصة للمشاركة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أصدر بنك الجزائر في سبتمبر من عام 1990 عدة أنظمة تصب محملها في تمويل التجارة الخارجية وهذه الأنظمة تتعلق بنظام 90-02، 90 -03، 90 -04، 90

النظام 90– 02: يتعلق هذا النظام بتحديد شروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين وبتحديدهم :

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري، مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي له صفة التاجر بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجاري.

النظام 90-03: يتعلق هذا النظام بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مدا خيله إلى الخارج كما تطرقت المادة 03 من التنظيم 90-03، لمجمل النشاطات التي تدعم مرد ودية الخدمات العامة في مجالات النقل والاتصالات وتوزيع المياه والكهرباء، بحيث تتطلب عملية التحويل تقديم طلب إلى مجلس النقد والقرض (المخول الوحيد الذي توجه إليه مسؤولية اتخاذ القرار) وهذا في إطار سعي الدولة إلى عدم الاستثمارات.

النظام 90 -04: يتعلق هذا النظام باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم بالجزائر

المطلب الثاني:مراحل تطور سعر الصرف الجزائري

الفرع الأول :مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963 ، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 63 -111المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111المؤرخ في 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي[1].

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

(1 دينار ⟵ 1فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بـ 1%±.

الفرع الثاني :مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة1973

نتيجة للفوضى التي شهدها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز وتعميم نظام تعويم العملات لجأت الجزائر إلى ربط الدينار بسلة موزونة من العملات*حيث تعطى كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة.

ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض

[1] – جعفري عمار:**إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية** –دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر,مذكرة شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر –بسكرة–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,قسم العلوم الاقتصادية,تخصص:اقتصاد دولي,2012/ 2013 ,ص 99.

العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في :

-عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛

-عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

1-حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2-حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

3-حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4-يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.

الفرع الثالث :مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف:

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية[1]:

أولا: الانزلاق التدريجي: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987إلى بداية 1991 ، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف

[1] - جعفري عمار:**إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولي**,مرجع سابق ص 101.

المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.[1]

ثانيا:التخفيض الصريح: نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة % 22 مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي :

-محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛

-رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

رابعا :مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994 إلى يومنا هذا:

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1-نظام جلسات التثبيت (Le Fixing): هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف [2]ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام مايلي:[3]

-نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)؛

-اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛

-تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

[1] - خالدي الهادي:**المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الاشارة إلى علاقته بالجزائر)**,الجزائر,المطبعة الجزائرية ,للمجالات والجرائد,بوزريعة,أفريل 1996.

[2] -بليمان سعاد:**إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ**,دراسة حالة الجزائر,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر,2008,ص117.

[3]-Banque D'Algérie: "Le Fixing" Un Nouveau Système de Détermination Du Taux De Change. Media Bank N° 10 14,1994, P

2-سوق الصرف البينية :في إطار برنامج التعديل الهيكلي وإيمانا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ1995/12/23 لائحة رقم 08-95 [1]تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها يوميا جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية يتم العمل بها اليوم وأخرى اجلة لم تعرف التطبيق بعد، وانطلق نشاط سوق الصرف رسميا في 1996/01/02.وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في :[2]

-بيع العملة الوطنية غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛

-بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛

-بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛

-بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

المطلب الثالث :نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

الفرع الأول:مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي :

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي، ويتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية:[3]

-عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

-إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

-تنجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

[1] – المادة رقم (04) من القانون رقم08-95المؤرخ في 1995/12/23 المتعلق بأسواق الصرف.

[2] – بالطاهر علي :**سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ، السداسي الثاني، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004 ، ص:190.

[3] – محمد راتول :**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، جامعة الشلف، ص:241.

الفرع الثاني: مراحل نظام الرقابة على الصرف الجزائري

أولا:نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض (90-10):

يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:

1 - مرحلة الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970): كانت السلطات العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتحكم في العلاقات المالية والتجارية من خلال الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية ، [1] وكذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في[2]:

-نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.

-الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

2 - مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

عرفت هذه المرحلة إنشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالتراخيص الإجمالي للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مداخلاتها من الواردات إلا أنها هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في :[3]

- تمركز الصلاحيات وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية؛

-غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة؛

-تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتوجات الصناعية المستوردة.

[1] - حميدات محمد:**مدخل للتحليل النقدي**,ديوان المطبوعات الجامعية ,بن عكنون,الجزائر,طبعة2000,جوان 2000.

[2] - نعمان سعيدي: س**ياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي**،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,1998,ص ,104.

[3] - نعمان سعيدي:نفس المرجع سابق أعلاه. ص 105.

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:(1978 –1987) : تم في هذه المرحلة إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية [1] والذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج وكرس بذلك إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة وقد سمح في هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدتها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة % 20 من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد تم إعفاءها من إجراءات التجارة الخارجية.

4 - مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988–1990):أعطى القانون 88-01الصادر بتاريخ 1988/01/12 والمتضمن استقلاليةوالمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي والمتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة وأصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

وبموجب هذا القانون المعدل والمتمم للقانون86- 12 المتعلق بالبنك والقرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.

ثانيا :نظام الرقابة على الصرف بعد قانون90 –10:

يعتبر القانون 90-10 الصادر بتاريخ14أفريل1990المتعلق بالنقد والقرض منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع إلى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد بتنظيم وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية

[1] – أنظر القانون 78-02الصادر بتاريخ 11فيفري1978المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر كما تم منحه رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة ورخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات وأرباح هذه الاستثمارات، إضافة إلى ذلك فإن دور الرقابة الممنوح النقد والقرض هو دور مطلق فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، ومن أجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع أو سعري الشراء يتجاوز نسبة 02 % في بعض عمليات الصرف الجارية[1].

الفرع الثالث :تحويلية الدينار الجزائري

انتقلت الجزائر إلى مرحلة قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني ما بين البنوك للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في يناير1996 واعتبر أول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، ولقد بدأت الجزائر تطبيق منذ سنوات 1990 سياسات التصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية [2]وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب" القابلية التجارية للتحويل "وهي تختلف عن" القابلية الكاملة للتحويل "التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نتعرض لكلا النوعين من التحويلية.

أولا :الإطار التنظيمي لتحويلية الدينار :من أجل الوصول إلى تحويلية أي عملة بشكل عام لا بد وأن تتوفر بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية ومن بين هذه الشروط ما يلي:[3]

1 /توفير الاحتياطات :ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي لا بد من الاستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة وذلك لحماية العملة الوطنية.

[1] – محمد أمين بربري:**الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية**,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر,2001 ص 217.

[2] –اية يحي سمير :**التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**,مجلة الباحث,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة,العدد2011/09,ص 66.

[3] – لحلو موسى بخاري:مرجع سابق,ص 303.

2/مرونة سياسة الصرف :لا بد أن تتوفر سياسة الصرف المعتمدة على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية.

3 /اختيار معدل صرف يعكس الواقع الاقتصادي والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية والاحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف وتحكما في التضخم.

4/إقامة سوق للصرف ومكاتب للصرف وفي هذا الإطار قامت السلطات النقدية في الجزائر بداية من 1991 بوضع مجموعة من الإجراءات وذلك بغية الوصول إلى القابلية الجارية لتحويل الدينار.

ثانيا :الانطلاق الفعلي التحويلية الدينار :تمت التحويلية الجارية للدينار منذ 1991 لكن التجسيد الفعلي لها كان سنة1994 لأن تحرير المدفوعات لصالح الواردات تجسد في هذه السنة، وهذه التحويلية الجارية تم التأكد عليها ودعمها بوضع ميكانيزم Le Fixing في أكتوبر 1994 علما أن هذا الميكانيزم تبنى على أساس هدف تحديد سعر الصرف بدلالة العرض والطلب في سوق الصرف.[1]

ثالثا :إشكالية تحويلية الدينار بين التحويل الكلي والتحويل الجزئي :في ظل النمو المضطرد لاحتياطات الصرف والتي بلغت 182مليار دولار سنة 2011 والتسديد شبه الكلي للمديونية الخارجية عادت للنقاش قضية التحويلية الكلية للدينار الجزائري وما يرتبط من تحرير كلي لحركة رؤوس الأموال، وأمام هذا النقاش ظهر هناك تياران من الاقتصاديين الجزائريين.

التيار الأول يمثل مجموعة من الاقتصاديين الذين تولوا مسؤوليات سابقة في الحكومة حيث يرون ضرورة العمل بالتحويلية الكلية للدينار خصوصا في ظل الأوضاع الحالية المتمثلة في ارتفاع احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية.

أما التيار الثاني فيرى أنه من الأفضل الوصول إلى تحويلية الدينار بصفة تدريجية ويستند كل من هذين التيارين إلى جملة من الحجج نوضحها في الجدول التالي:

[1] – عزي لخضر:**صرف الدينار بين واقعية السوق والصندوق النقدي والدولي**,أطروحة دكتوراه ,في علوم الاقتصادية,جامعة الجزائر,2006,ص 298.

جدول رقم(1): المفاضلة بين التحويلية الكلية والجزئية للدينار الجزائري

التحويلية الكلية للدينار الجزائري	التحويلية الجزئية للدينار الجزائري
العملة الوطنية تتحرك بحرية في السوق يوفر أداة فعالة لتعديل النشاط الاقتصادي. – تمثل التحويلية مؤشرا دائما على تنافسية الاقتصاد الوطني. – تغيرات سعر الصرف العملة الوطنية في سوق الصرف تؤدي إلى سلسلة من التدفقات الأساسية كالواردات والاستثمارات ويزداد ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. – تصبح المؤسسات أكثر فاعلية في أن تصبح مؤسسات دولية. – التحكم في التكاليف يكون أكبر منه في نظام التحويلية الجزئية. – التحويلية الكاملة تجعل الاقتصاد الوطني أكثر فعالية وثقة ومصداقية تجاه المستثمرين الأجانب خاصة في ظل البحث عن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.	الرقابة على سعر الصرف ينتج عنه أخطار عديدة كهروب رؤوس الأموال والتعرض إلى هجمات المضاربة خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بمورد وحيد . – دخول رؤوس الأموال بدون عراقيل إلى الداخل قد تتجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني مما يولد ضغوطات تضخمية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وفي حال خروج رؤوس الأموال إلى الخارج يؤدي ذلك إلى افتقار الجهاز المصرفي إلى السيولة اللازمة.

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على :الحلو موسى موسى بخاري:مرجع سابق، ص ص:307-308.

ومن خلال المفاضلة بين التيارين وبالنظر إلى حجج كل منهما يتضح أنه من الأنسب بالنسبة للجزائر انتهاج سياسة التدرج في تحويلية الدينار مع توفر الشروط الملائمة لذلك كالإدارة الجيدة لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال دعم وتقوية الجهاز المصرفي والعمل على تفعيل الآلة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، فإذا توفرت هذه الظروف تصبح قضية التحويلية الكلية للدينار الجزائري أمرا ممكنا.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة(2008 –2014)

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 ـ 2014

جدول رقم (2): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 ـ 2014

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	8102
الصادرات المحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60145
إجمالي الصادرات	779298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	24376	11065	62641

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات من:

- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: http: //www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع:(07 /05/2015) 09:23 :pm

الشكل رقم (3):تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

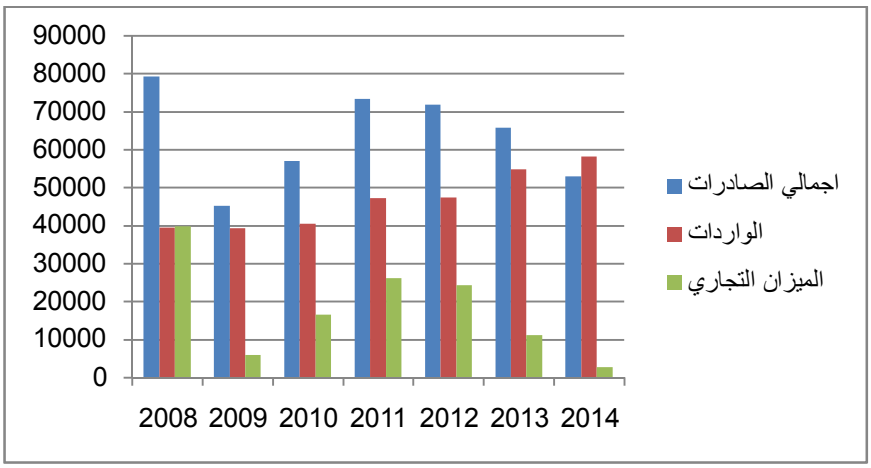

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول أعلاه

الفرع الأول:تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

أولا:تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 -2014

جدول رقم (3):تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014 الوحدة :مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2008	19،77	22،98	1،40	1،78	59،78	100
2009	41،44	30،98	0،77	1،70	18،45	100
2010	12،56	30،98	0،97	1،70	18،57	100
2011	66،71	31،98	1،23	1،69	89،72	100
2012	58،70	38،98	1،15	1،60	74،71	100
2013	33،63	29،98	1،10	1،71	43،64	100
2014	21،65	31،98	1،12	1،70	45،65	100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات:

ـ بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص15، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm تاريخ الاطلاع (06/05/2015) pm: 09:30:

الشكل رقم(4): تطور الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات خلال السنوات(2008-2014)

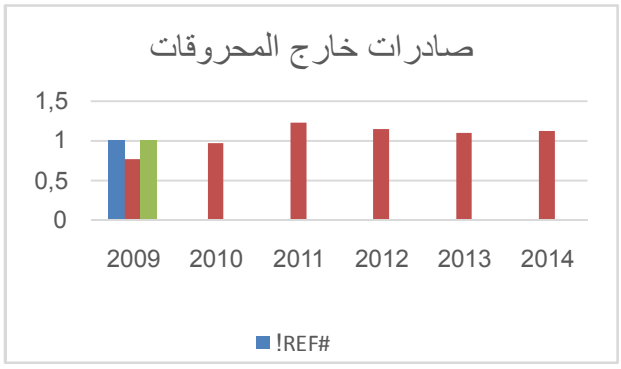

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الجدول رقم (3-4)

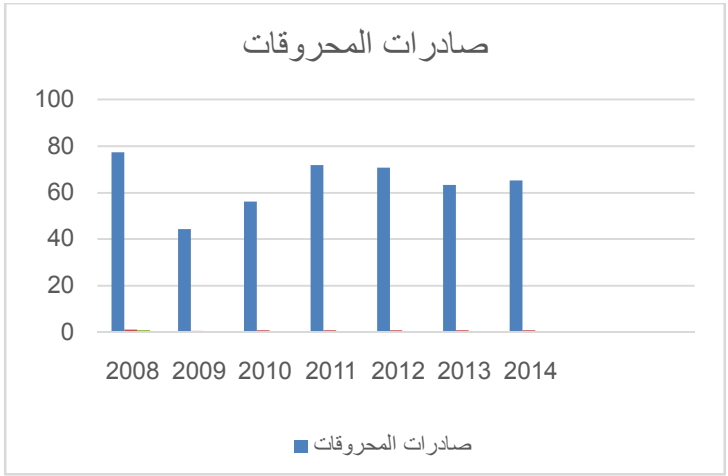

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الجدول رقم(3- 2)

ثانيا:تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008 –2014)

جدول رقم (4): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2008 – 2014

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2008	19 ،77	- 07 ،38
2009	41 ،44	- 4 ،37
2010	12 ،56	-89 ،38
2011	66 ،71	-93 ،46
2012	58 ،70	-57 ،51
2013	33 ،63	-02 ،55
2014	21 ،61	-11 ،54

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص16، نقلا عن الموقع الالكتروني:
  http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm
- تاريخ الاطلاع (07/05/2015) 09:30 pm:

الشكل رقم(5): يبين تطور الوارادت خلال الفترة 2008 ـ2014

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (5)

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول والشكل هو التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية ، حيث ازدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة 8 أضعاف حيث كانت عام 2008، تقدر بـ 6، 36 مليار دولار لتصبح عام 2014 تقدر ب55، 02 مليار دولار، وهذا ما يؤكد عدم نجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني:التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

جدول رقم (5):التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2008	77361	119	334	1384	1	67	32
2009	44128	113	170	692	/	42	49
2010	55527	315	94	1056	1	30	30
2011	71427	355	161	1496	/	35	15
2012	69804	315	168	1527	1	32	19
2013	62960	402	109	1458	/	28	17
2014	60146	323	110	2350	2	15	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gor.dz تاريخ الاطلاع:(07/05/2015) pm : 09:30
- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني :http: //www.ons.dz:
- تاريخ الاطلاع:(07/05/2015)

نلاحظ أن من الجدول أعلاه أن المحروقات لاتزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية والمو اد الأولية والمواد نصف المصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية، فالمواد نصف المصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

أولا:التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2008-2014

جدول رقم (6): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990–2008–2014

السنوات	1990		2008		2014	
المواد	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الطاقة والمحروقات	10685	12 ،96	773361	22 ،97	60146	54 ،95
المواد الغذائية	50	44 ،0	119	15 ،0	323	51 ،0
المواد الأولية	32	28 ،0	334	2 ،0	110	18 ،0
المواد نصف مصنعة	211	87 ،1	1384	11 ،2	2350	73 ،3
التجهيزات الفلاحية	3	03 ،0	1	05 ،0	2	0
التجهيزات الصناعية	76	67 ،0	67	21 ،0	15	02 ،0
السلع الاستهلاكية	67	59 ،0	32	06 ،0	10	02 ،0
المجموع	11304	100	79298	100	95662	100

المصدر:من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gor.dz
- تاريخ الاطلاع: (2015/05/06) 9:00:pm.

يوضح هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف المقارنة بين ثلاثة سنوات والتي تمثل فترات من الزمن وهي سنة 1990وهي المرحلة التي بدأت فيها إصلاحات تمويل التجارة الخارجية سنة 2008 ، وما نلاحظه من هذا الجدول أن منتوج الطاقة والمحروقات هو المسيطر للسنوات الثلاث أما الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر منه في سنة 1990 للمواد نصف مصنعة بنسبة مساهمة % 1.87 من مجموع الصادرات الكلية أي بقيمة 211مليون دولار كما احتلت المواد المصنعة أيضا النسبة الكبرى لسنة 2000 بنسبة % 2.11 بقيمة 465 مليون دولار وبالمثل احتلت المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر لسنة 2013 بقيمة 1608 مليون دولار بنسبة 2.46%من إجمالي الصادرات.

ثانيا:التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

جدول رقم (7): يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الواردات الإجمالية
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50375
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	54903
2014	5212	9611	1800	1123	521	16745	13201	55223

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من:

ـالمديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gor.dz تاريخ الاطلاع:/07/ 05/2015) .9:00:pm

ـ بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص28، نقلا عن الموقع الالكتروني: http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine statisique.htm تاريخ الاطلاع (07/05/2015) : 09:30:pm

الشكل رقم(6):يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

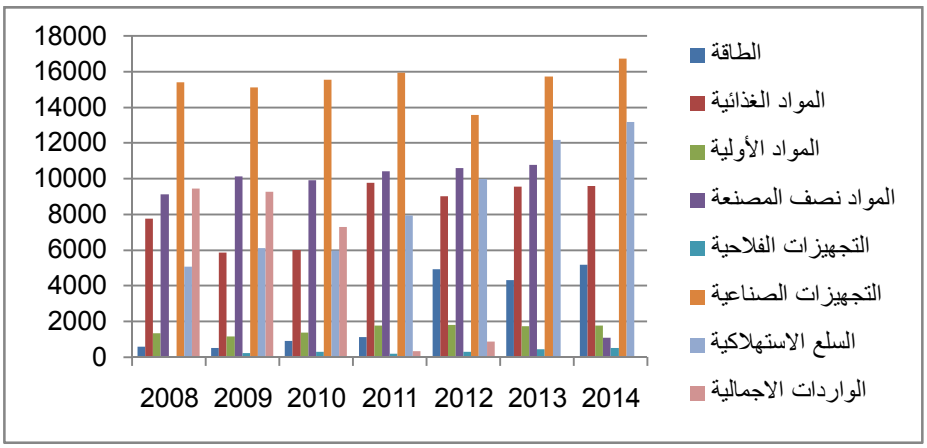

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا عن معطيات الجدول رقم

يوضح هذا الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة وسلع الاستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2008إلى 2014حيث كانت عام 2008 تقدر الواردات من هذه السلعة ب 15434 مليون دولار

وسنة2011 بقيمة 15951مليون دولار ولكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في 2014ما قيمته 16745 مليون دولار.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 2009تقدر قيمتها ب 6145 مليون دولار لتصبح عام 2014 قيمتها تساوي 1123 مليون دولار.

المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2008 بقيمة 7796 مليون دولار لتعرف عام 2014 مبلغ 9572 مليون دولار من الواردات.

أما فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2014 بما قيمته 1320 مليون دولار.وكذلك فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري والمديونية الخارجية خلال الفترة (2008 - 2014)

أولا:تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008 - 2014)

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول الشكل التالين:

جدول رقم (8): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008 ـ2014)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2008	52 ،40	59 ،78	-07 ،38
2009	7,78	45,18	-4 ،37
2010	2 ،18	75,04	-89 ،38
2011	25,96	72,89	-93 ،46
2012	17 ،20	71,74	-57 ،51
2013	9,41	64,43	-02 ،55
2014	9,50	65,11	-13 ،65

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:مارس 2008، ديسمبر2010، مارس 2014، ص 15.نقلا عن
- الموقع الالكتروني http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm
- تاريخ الاطلاع (07/05/2015) : 09:30 :pm

الشكل رقم(7): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2008-2014)

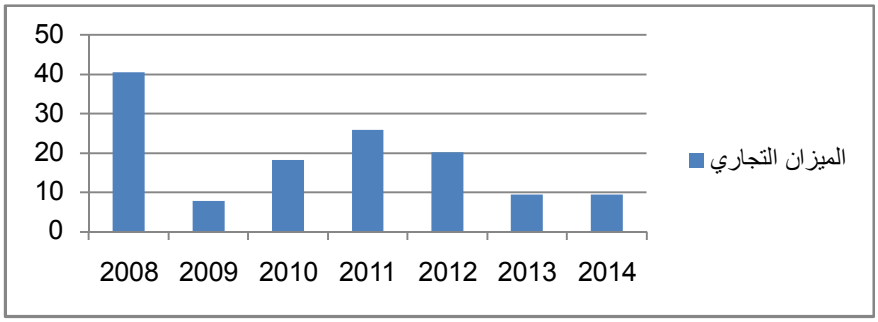

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات جدول رقم(9)

يلاحظ من هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات والواردات في تغطية الواردات الجزائرية وتحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري أن الميزان التجاري عرق رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال الفترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2008 بقيمة 36، 63 – مليار دولار ليعرف سنة 2014 عجزا برصيد 65، 13- مليار دولار.

ثانيا: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2008-2014)

جدول رقم (9):تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 ـ 2014

الوحدة:مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الديون إلىMLT	4,84	4,35	3,90	3,62	2,974	2,680	2,076
مجموع الديون الخارجية	5,52	5,687	5,186	4,40	3,637	3,396	4,017

La Source Banque de L'Algérie**, Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2008.

عرفت المديونية الخارجية على المديين المتوسط والطويل اتجاها نزوليا وذلك منذ سنة 2008، حيث تراجعت 2.068 مليار دولار نهاية 2013، بعدما كانت 2.47 مليار دولار أواخر سنة 2012 و 3.26 مليار دولار نهاية سنة 2011 (3.9 مليار دولار نهاية سنة 2010).

بعدما شهدت استقرارا سنة 2010 إلى 5.681 مليار دولار (5.687 دولار نهاية 2009)، انخفضت المديونية الخارجية الإجمالية بعدما كانت 3.396 مليار دولار 2013 سنة مقابل 3.6 مليار في نهاية 2012 كما تزايدت إلى غاية 2014 بـ 4,170مليار دولار.

الشكل رقم (8):تطور المديونية الخارجية في الجزائر

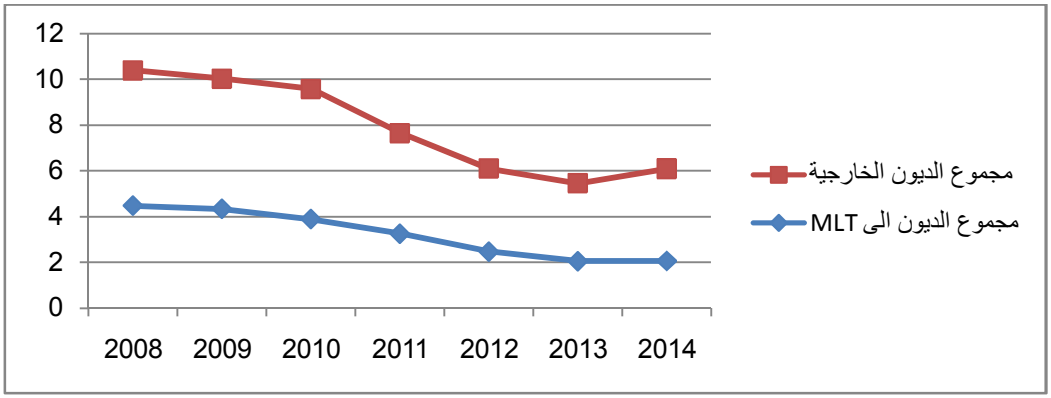

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2014)

الفرع الأول:تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2008-2014)

جدول رقم (10): يبين تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2008-2014)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة لارتفاع في تقييم الدينار
2008	5,7820	14,0650	63 ،65
2009	4,2370	16,3848	69,50
2010	4,7984	18,1886	73,66
2011	5,8419	17,6881	72,60
2012	6,7781	18,2731	65,82
2013	7,8606	18,97779	59,92
2014	8,9575	22,3677	60,67

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني :http: //www.ons.dz، تاريخ الإطلاع :2015/05/10.

ما يمكن ملاحظته في الجدول أعلاه للفترة 2008 - 2014 نستنتج ما يلي:

- سعر الصرف الاسمي للدينار خلال هذه الفترة كان مقيما بقيمة مرتفعة عن قيمته الحقيقية فهو لا يعكس في أي لحظة تغيير الأسعار المحلية والأجنبية ، حيث ارتفعت نسبة الارتفاع في تقييم الدينار من 65، 63 %سنة 2008الى 72، 60% سنة 2011إلى أن انخفضت في سنة 2014 إلى60، 67%؛

- تطور سعر الصرف الحقيقي يبين أنه يجب أن يكون هناك تخفيض يرتفع كلما ارتفع فرق التضخم في الجزائر وشركائها التجاريين؛
- سعر الصرف في السوق الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث أنه في السوق الموازي، يتحدد حسب العرض والطلب ويأخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر، لان الرقابة غلى الصرف تمنع بيع وشراء العملات الصعبة، دون إذن البنك المركزي.

جدول رقم (11):تطور معدل الصرف الفعلي (الاسمي والحقيقي) والأسعار النسبية للجزائر بالنسبة المئوية(2008-2014)

الوحدة:مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
TCERdz	37 ،121	62 ،119	8 ،120	04 ،121	31 ،121	58 ،119	2 ،123
TCENdz	26 ،122	76 ،123	76 ،123	61 ،123	126	25 ،125	56 ،134
IPREdz	1 ،100	74 ،97	12 ،98	6 ،98	05 ،97	26 ،96	43 ،89

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصاء.http://www.bank-of-algeria.dz ، http: //www.ons.dz

الفرع الثاني:نسبة تطور سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار– اليورو)

جدول رقم (12):نسبة سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الاجنبية(الدولار– اليورو) خلال الفترة(2008-2014)

الوحدة:مليار دولار

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج/ يورو
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	72,8537	102,2154
2012	74,5531	102,4221
2013	77,5519	102,1627
2014	79,3809	105,4374

المصدر:بنك الجزائر

شهد متوسط المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي انخفاض بنسبة 2، 36 %.وبلغ متوسط التبادل السنوي الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في 64، 5810دينار للدولار سنة 2008 مقابل 79، 3809 دينار للدولار الواحد عام 2014 كما عرف متوسط المعدل السنوي صرف الدينار مقابل اليورو

انخفاض بنسبة 3، 21% في عام 2008مقارنة مع عام 2014، من 94، 8548 دينار لليورو الواحد سنة 2008إلى 105، 4374 دينار لليورو الواحد سنة 2014.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وعليه فإن القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إصلاحات التجارة الخارجية 1990-1999

أولا: تطور ميزان العمليات الجارية :

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، ويتكون هذا الحساب من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات.

1-تطور الحساب التجار ي

عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث حقق خلال سنة 1990 فائضا قدره 3.11 مليار دولار وقد جاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة ب 12.88 مليار دولار منها الصادرات من المحروقات المقدرة بـ 12.35 مليار دولار و الصادرات خارج المحروقات بـ 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار)ونتيجة لقيمة الواردات المقدرة بـ 9.77 مليار دولار.

كما وارتفع رصيد الميزان التجاري لعام 1991 ليبلغ 4.67 مليار دولار وكان هذا نتيجة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية التي أصبحت تقدر ب 7.77 مليار دولار كما أن الصادرات الجزائرية انخفضت إلى 12.44 مليار دولاو كما واستمر الانخفاض في قيمة الصادرات إلى غاية 1994 نهاية أي عرفت قيمة الصادرات رصيد 8.89مليار دولار حيث عرف الميزان التجاري خلال هذه السنة عجزا يقدر ب - 0.3 مليار دولار وهي السنة الوحيدة التي عرف فيها الميزان التجاري عجزا كما عرفت أقل رصيد للصادرات الجزائرية طوال فترة الدراسة . وابتدءا من سنة 1995 عرف الميزان التجاري تحسنا حيث حقق فائضا يقدر ب 0.2 مليار دولار وكانت قيمة الصادرات المحروقات تقدر ب 9.7 مليار دولار والواردات 10.1 مليار دولار كما تحسنت أيضا قيمة الصادرات خارج المحروقات لتكون0.5 مليار دولار بعدما كانت سنة 1995 تقدر ب 0.3 مليار دولار، ليستمر الميزان التجاري في التحسن نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات إلى غاية 1998 حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85دولار للبرميل ، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد

الميزان التجاري، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997تقدر ب 13.82 مليار دولار، حيث أن الصادرات من المحروقات في سنة 1997 كانت 13.18 مليار دولار لتصبح عام 1998 تساوي 9.77 مليار دولار، كما أن الصادرات من المحروقات هي الأخرى انخفضت لتصبح 0.38 مليار دولار بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 0.64 مليار دولار وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 3.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.91 مليار دولار كما صاحب هذا الارتفاع أيضا ارتفاع في قيمة الواردات حيث كانت تقدر ب 8.96 مليار دولار.

2 - صافي خدمات غير العوامل و صافي دخل العوامل.

عرف هذين الحسابين رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف حساب خدمات غير العوامل عام 1990عجز بـ 1.20 -مليار دولار وتواصل هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 1999 أين عرف رصيد يقدر بـ 1.84-مليار دولار.

أما حساب صافي دخل العوامل فقد عرف عجز عام 1990 يقدر ب 2.09 مليار دولار وتواصل هذا العجز طوال فترة الدراسة حيث كان العجز سنة 1999 يقدر ب 2.29 مليار دولار.

3 - صافي التحويلات:

عرف هذا الحساب رصيدا ايجابيا طوال فترة الدراسة، وعرف هذا الحساب أعلى قيمة له سنة 1990 ب 1.53مليار دولار ، وأقل قيمة له سنة 1999 ب 0.79 مليار دولار.[1]

مكن ومما سبق يمكن أن نقول أن ميزان العمليات الجارية عرف عجزا سنوات 1994 و 1995 و 1998 برصيد1.8 – مليار دولار ، 2.2- مليار دولار و 1.12- مليار دولار على الترتيب .أما باقي السنوات فقد عرف ميزان العمليات الجارية فائضا.

ثانيا:تطور ميزان حساب رأس المال:

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بادا متذبذبا طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

[1] أنظر الملحق رقم:(1)

1 - الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف رصيد الاستثمار المباشر عام 1990 و 1991 عجزا بقيمة 0.04 - مليار دولار و 0.08 -مليار دولار، ومن سنة 1992 إلى غاية 1995 فلم يعرف الاستثمار الأجنبي أي رصيد الرصيد(0) ، ليعود حساب رأس المال ليحقق فائضا في باقي سنوات فترة الدراسة، ليكون أكبر فائض يحققه في سنة 1998 برصيد 0.47 مليار دولار.

2 - رؤوس الأموال:

حقق هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا في سنة أين حقق فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، وكان أكبر عجز عرفه هذا الحساب سنة 1995 بقيمة 9.3 -مليار دولار.

ثالثا:قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ:

عرف هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة.مما سبق يمكن أن نقول أن حساب رأس المال حقق طوال فترة الدراسة عجزا، وكان أكبر عجز حققه سنة1995 بـ 4.1 -مليار دولار لينخفض هذا العجز قليلا ليصبح - 0.66مليار دولار سنة 1998 ليرتفع مرة أخرى سنة 1999إلى غاية 2.40 مليار دولار.

رابعا:تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث عرف هذا الرصيد عجزا عام 1990 بقيمة 0.5 مليار دولار ليرتفع سنة 1991 ويعرف فائضا بقيمة 0.5 مليار دولار وسنة 1992 بفائض 0.2مليار دولار، أما سنة 1993 فقد عرف ميزان المدفوعات رصيدا متوازنا.ليعاود ميزان المدفوعات الجزائري الانخفاض سنة 1994 ليسجل عجز بقيمة 4.4 – مليار دولار وسار دولار وفي سنة 1995 سجل عجز يقدر بـ 6.3-ر مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الدراسة، لينخفض هذا العجز سنة 1996إلى 2.10- مليار دولار، وفي سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار، أما في سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار.ليعود ويحقق عجزا سنتي1998 و 1999 يقدر بـ 1.78 –بمليار دولار و2.38 -مليار دولار .

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008- 2014)

بالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا التي منها حساب صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج دخل العوامل اللذان سجلا رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا أن الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة أين كان رصيد الميزان موجبا ومتزايدا من سنة 2008 أي

عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط أي حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 77.19مليار دولار .بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و 2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار

و 20.14 مليار دولار على الترتيب، ليعود الرصيد الإجمالي إلى الانخفاض سنة 2012 و 2013 بمبلغ 12.06مليار دولار سنة 2012 ليتوقف سنة 2014 برصيد 0.13 مليار دولار و هو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة.[1]

الفرع الثالث:تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2008 ــ2014)

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان عرف ميزان المدفوعات عجزا متزايدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة – 63.2 مليار دولار وبلغ سنة 2014 قيمة 64، 06مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج المحروقات طوال فترة.[2]

[1] – أنظر الملحق رقم (1):

[2] –أنظر الملحق رقم:(1)

خلاصة الفصل:

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ التسعينات حيث بادرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم و أعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت إلى تطوير وتحفيز الدولة الجزائرية وهذا ما ساعد على تراجع في موازين مدفوعاتها الجزائري من خلال صادراتها وارداتها التي حدث فيها انقلاب في أسعارها وتذبذب في ميزانها التجاري إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما حدث في ميزان المدفوعات.

خاتمـــــة

خاتمة:

يعتبر ميدان تمويل التجارة الخارجية من الميادين الأكثر إثارة للدارسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى، كي تقوم التجارة الخارجية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.ومن المسلم به حاليا إدراك العلاقة العضوية بين تحرير الاقتصاد والتجارة من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

كما نستخلص من الدراسة أن أسواق الصرف في الجزائر بدأت تشهد تحريرا تدريجيا بهدف التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق منذ التسعينيات من القرن الماضي، في

قيمتها في هذا الصدد قد تمثلت الخطوة الأولى في تصحيح أسعار الصرف العملات المحلية المبالغ في قيمتها، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الانتقالية التي استخدمت فيها آلية جلسات التثبيت لأسعار الصرف.

- **ما مدى تأثير آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات ظل أسعار الصرف؟**

اختبار الفرضيات:

وفيما يلي:سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتراضها في مقدمة البحث:

- فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أن التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية الاقتصاد الجزائري فنبث صحتها في كون الجزائر تعتبرها أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، إلا أن المتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في إطار التجارة الخارجية يلاحظ أن هذا القطاع لا تزال تعاني من نفس المشاكل، وذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات والمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي على قطاع الواردات.

- بخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أن التقلبات في أسعار الصرف ناتجة أساسا عن التفاوت في الطلب والعرض على العملات المختلفة.

- أما الفرضية الثالثة تطور التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية فهي تعتبر خاطئة لان في ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على المحروقات وهو ما ظهر على ميزان المدفوعات مما أدى بالجزائر إلى توسع في الواردات كما أصبحت الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع قيمتها تمثل نسبة مساهمتها في ميزان المدفوعات نسبة منخفضة كما أن ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات هي نسبة المباشرة في التقليل من المديونية الخارجية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، ففي الجانب النظري نجد ما يلي:

- التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال بمعنى آخر انتقال رؤوس الأموال إلى مختلف دول العالم وذلك بالاعتماد على تقنيات عديدة منها التمويل الجزافي ، قرض المورد، التحصيل المستندي....إلخ.

- تتعرض عملات الدو ل المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق

أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول، وبالتالي الطلب على العملات الأجنبية، متسببة في ذلك تغيرات ومخاطر في معاملاتها اقتصادية الدولية، وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني نظم أسعار الصرف العائمة في عام 1973، البديلة لنظام الصرف الثابت.

أما على المستوى التطبيقي فيمكن استخلاص النتائج التالية:

- حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية وذلك بتبنيها لجملة من الإجراءات قانون المالية التكميلي لسنة2009، والذي أبقى على تقنية الاعتماد المستندي وألغى باقي الأدوات الأخرى.

- أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وبالتالي تخفيض المديونية الخارجية.

- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار الصرف حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ماساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

- يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي يجريها مع باقي دول العالم وأمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم الواردات لأنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض لها.

- **التوصيات:**

- محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف والارتقاء أكثر بالقطاع للوصول إلى مصافي الدول الكبرى في هذا المجال.

- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في السيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

- الدراسة الشاملة لأسعار الصرف بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي تعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية تمويل التجارة الخارجية لتفعيل عمليات التنمية الاقتصادية.

- **آفاق الدراسة:**

- وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حي بالاتي:

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.
- ما مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- واقع عمليات التمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

1. أحمد السريتي محمد:اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشروالتوزيع، ط01، الإسكندرية، 2000 .
2. احمد حشيش عادل:العلاقة الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، يروت، 1993.
3. احمد فريد مصطفى :الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
4. إلياس بن ساسي ويوسف قرشي:التسيير المالي'دار وائل للنشر والتوزيع'الاردن 2006.
5. حمزة محمود الزبيري: أساسيات الإدارة المالية، دار الأوائل للطباعة والنشر، 2001.
6. حميدات محمد:مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، طبعة2000، جوان 2000.
7. سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، لبنان كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1993.
8. سعيد مطر، موسى وآخرون: التجارة الخارجية، دار الصفاء، ط01، عمان الأردن، 2001 .
9. سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم :التبادل التجاري، الأسس:العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، السودان، 2004.
10. سمير محمد عبد العزيز:اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي'بدون دار نشر الإسكندرية.
11. الشافعي محمد زكي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة
12. -شاكر القز ويني:محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
13. طاهر حيدر:مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 2001
14. الطاهر لطرش:تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
15. طاهر لطرش:تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط06، الجزائر، 2001.
16. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي:سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
17. عبد الغفار حنفي:الاستثمار في الأوراق المالية ، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
18. عبد الغني مازوت:الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 01، 2006.
19. عبد المجيد قدي:لمدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه) ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

20. عمر حسين:الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، ط4، القاهرة، 1999.

21. غنيم أحمد:الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط 07 ،1997.

22. لحلو موسى بوخاري:سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

23. محمد توفيق ماضي:تمويل المشروعات ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .

24. محمد سويلم: الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني، مصر ، 1997.

25. محمد صالح الحناوي: أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

26. محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .

27. محمد صالح الحناوي:مؤسسات البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

28. مروان عطون:أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر

29. مصطفى رشدي شيخة:الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، بدون دار نشر ، بدون بلد نشر، 1998.

30. منير إبراهيم الهندي: الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، ط4 مصر، 2003.

31. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر الممني :المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2008.

II– رسائل والأطروحات:

32. بن ديب عبد الرشيد:تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002 ـ 2003.

33. بن موسى كمال:المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 .

34. جعفري عمار:إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر، مذكرة شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد دولي، 2012/ 2013 .

35. زوال لحبيب:تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2000.

36. فراش فاطمة الزهراء:أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010 ـ 2011.

37. قطاف الويزة:لتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013 ـ 2014.

38. محمد البشير بن عمر:دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009 ـ 2010.

39. نعمان سعيدي: سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 1999.

III- الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

40. رزيق كمال وبوزعرور عمار:التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-2005/05/22.

41. عبد الرحمن ثومي:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق 2000 ، 2009، دراسات اقتصادية العدد 12، مركز البصيرة 2009.

42. عبد الله بن دعيدة:التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

43. كبوش عاشور:مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية،جامعة بسكرة،2006.

44. كريم النشا شيبي وآخرون: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998.

IV- المجالات والدوريات:

45. آية يحي سمير:التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد2011/09.

46. بالطاهر علي :سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 ، السداسي الثاني، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي،2004 .

47. صبحي تدريس قرصية، العوامل الاقتصادية المحددة لأثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مصر، 1999.

48. محمد راتول :الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف.

V- القوانين والمراسيم:

49. قانون رقم90 /22 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في 21أوت 1990.

50. المرسوم التنفيذي رقم91/ 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد12الصادرة في 20مارس 1991.

51. الجريدة الرسمية الجزائرية عدد2008/58، الصادرة بتاريخ 06أكتوبر 2008.

52. النظام رقم90 /02 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادرة في 1990/10/24.

53. القانون رقم 10/90المؤرخ في 14أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18أفريل 1990.

54. الجريدة الرسمية الجزائرية عدد1994/47، الصادرة بتاريخ 20مارس 1991.

التقارير والمنشورات:

55. بنك الجزائر، التطور النقدي للجزائر ، التقارير السنوية لعدة سنوات.

المواقع الانترنت:

56. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص15، نقلا عن الموقع الالكتروني: http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm تاريخ الاطلاع (06/05/2015)09:30 : pm

57. المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: //www.ons.dz :http ، تاريخ الاطلاع:(07 /05/2015) 09:23: pm

58. المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gor.dz تاريخ الاطلاع:07/05/2015 09:30: pm-

59. موقع شركة SAFEX : www.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous/07/05/2015/09.45 pm

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I- Les livres:

60. Loc bornent –Rollande, La banque et les enterprises ,GAULINO, paris, 1995.

II- **Les séminaire et les rapports :**

61. Banque de L'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2008.
62. Banque D'Algérie: "Le Fixing" Un Nouveau Système de Détermination Du Taux De Change. Media Bank N° 14 ،1994 .

III- Site Internet

63. Les techniques de paiement international ، http://www.netalgerie.com/export/apptheo/finance/instrutech/-remisedoc.htm#419/04/2008 08:30 AM

الملاحـــــق

الملحق رقم (01):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990- 1999.

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الجاري الخارجي	1,35	2,39	1,3	0,3	-1,8	-2,2	1,2	3,45	-1,12	0,02
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	-0,3	0,2	4,1	5,69	1,28	3,36
الصادرات	12,88	12,44	11,51	10,41	8,89	10,25	13,2	13,82	10,15	12,32
المحروقات	12,35	11,97	11	9,9	8,6	9,7	12,6	13,18	9,77	11,91
صادرات اخرى	0,53	0,47	0,5	0,6	0,3	0,5	0,6	0,64	0,38	0,41
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-8	-9,2	-10,1	-9,1	-8,13	-8,87	-8,96
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-1,2	-1,35	-1,1	-1	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,5	-1,84
دائن	0,51	0,42	0,6	0,6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74	0,72
مدين	-1,71	-1,77	-1,8	-1,6	-1,9	2	-2,2	-2,15	-2,24	-2,56
صافي دخل العوامل	-2,09	-2,21	-2,2	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2	-2,29
دائن	0,07	0,07	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,26	0,37	0,22
مدين	/	/	/	/	-1,84	-2,31	-2,56	-2,47	-2,37	-2,51
دفع الفؤائد	2,16	2,29	2,4	-1,9	-1,8	-1,3	-2,6	-2,11	1,95	/
تحويلات صافية	1,53	1,29	1.4	1,1	1,4	1,1	0,9	1,06	1,09	0,79
رصيد حساب رأس المال	-1,57	-1,89	-1,1	-0,8	-2,5	-4,1	-3,3	-2,29	-0,66	-2,4
الإستثمار المباشر (صافي)	-0,04	-0,08	0	0	0	0	0,3	0,26	0,47	0,46
رؤوس الاموال الرسمية(الصافية)	-0,44	-1,23	0,1	-0,3	-2,4	-3,9	-3,4	-2,51	-1,33	-1,97
السحب	6,29	6	6,9	6,5	4,7	3,2	1,8	1,69	1,83	1,08
الإهتلاك	-6,73	-7,22	-6,8	-6,9	-7,1	-7,1	-5,2	-4,2	-3,16	-3,04
قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ	-1,03	-0,56	-1,2	-0,5	-0,1	-0,3	-0,2	-0,04	-0,2	-0,89
الرصيد الإجمالي	-0,22	0,5	0,2	0	-4,4	-6,3	-2,1	1,16	-1,78	-2,38

المصدر:بنك الجزائر

الملحق رقم(02):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2014.

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	34,45	0,41	12,16	17,77	12,30	0,83	-9,10
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,38	0,59
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,38	60,04
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63,33	58,34
صادرات اخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	1,05	1,69
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57	-54,99	-59,44
خدمات خارج دخل العوامل ,صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,82	-8,13
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,92	3,58
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-10,74	-11,70
دخل العوامل,صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,51	-4,88
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	3,55	3,17
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-8,06	-8,05
دفع الفؤائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,04
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,50	-8,00	-8,00
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,79	3,30
رصيد حساب رأس المال	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,70	3,23
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر(الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,96	1,47
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,39	0,52
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	0,06	5,95
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-0,45	-5,20
قروض قصيرة الأجل وأخطاء السهو والخطأ	0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	-2,27	1,24
الرصيد الإجمالي	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88

المصدر: بنك الجزائر

الملحق رقم(03):تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2008-2014.

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	-42,74	-44	-43,97	-53,9	-58,29	-62,48	-63,20
الميزان التجاري	-36,67	-36,63	-37,92	-45,7	-50,42	-53,92	-55,23
الصادرات خارج المحروقات	1,4	0,77	0,97	1,23	1,15	1,1	2,2
الواردات	-38,07	-37,4	-38,89	-46,93	-51,57	-55,02	-54,33
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,68	-5,77
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,99	4
مدين	-11,07	-11,68	-11,9	-12,55	-11,09	-10,67	-11,45
صافي دخل العوامل	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,15	-5,12
دائن	5,13	4,74	4,6	4,45	3,92	3,52	-4,99
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-7,68	-6,11
دفع الفؤائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,01
اخرى	-6,21	-4,88	-4,85	-6,25	-7,5	-7,61	-6,55
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,28	3,65
رصيد حساب رأس المال	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,72	-0,85
الإستثمار المباشر (صافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,88	2,35
رؤوس الاموال الرسمية(الصافية)	0,43	1,3	0,44	-1,08	-0,62	-0,38	-0,45
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	4,3	5,25
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-4,69	-5,88
قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ	0,69	-0,39	-0,49	-1,41	-1,14	-2,22	-1,45
الرصيد الإجمالي	-40,2	-40,55	-40,55	-51,52	-58,53	-63,2	-64,99

المصدر: بنك الجزائر